التفكير بالنظرية أم التفكير بالنموذج؟

مساءلة تموضع النظرية في التحليل السياسي

نايف بن نهار

الطبعـــة الأولى
2025 - 1447
مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث
شركة قطـــاف التعليمية
الدوحة – قطر

رقم الإيداع القطري: 2025/1044
الترقيم الدولي ISBN: 9789927196003

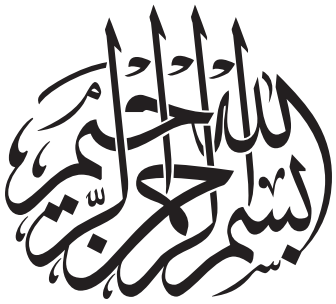

التفكير بالنظرية أم التفكير بالنموذج؟
مساءلة تموضع النظرية في التحليل السياسي

نـــايـــف بن نهـــــار

مقـــدمة

يسعى الباحث الاجتماعي لصناعة معرفة نسقيّة في التعامل مع السلوك الإنساني تجاه ظاهرةٍ ما، مما يعينه على الفهم أو التفسير أو التنبؤ أو التقييم، وهذا ما يميّز الباحث الاجتماعي عن سواه من عموم المتابعين للشأن العام. وصناعة هذه المعرفة النسقية تعني أن للباحث الاجتماعي أربع مهام أساسية:

المهمة الأولى: الوصف؛ وذلك برصد السلوك الإنساني ومتعلقاته كما هي متحققة في الواقع، وغاية الوصف صناعة الفهم.

المهمة الثانية: التفسير، وهي تسبيب نظام العلاقات بين الظواهر ومدخلاتها ومخرجاتها، وغاية التفسير صناعة المعنى.

المهمة الثالثة: التنبؤ، وهو التعويل على قواعد معرفية موجِّهة لاستشراف السلوك الإنساني، وغاية التنبؤ صناعة التهيؤ.

المهمة الرابعة: التقييم، وهذه تعبر عن المعرفة المعيارية تجاه السلوك الإنساني، وغاية التقييم صناعة الموقف.

فالمهمة الوصفية تبحث في سؤال «ما الذي يجري؟»، وما يتفرع عنه من أسئلة، مثل: أين ومتى وكيف يجري؟ أما المهمة التفسيرية فتبحث عن سؤال: «لماذا يجري؟»، والمهمة التنبؤية تبحث في سؤال: «ما الذي

سيجري؟». أما المهمة المعيارية فهي متعلقة بسؤال: «ما الذي ينبغي أن يجري؟». ويتضح من ذلك أن المهمتين الوصفية والتفسيرية مهمتان بعديّتان؛ أي بعد وقوع الحدث، في حين المهمة الاستشرافية مهمة قبليّة، أما المعيارية فهي حاضرة من قبلُ ومن بعد.

ومهمة التنبؤ هي الأصعب من بين المهام الأربع؛ لأن التنبؤ يتمرحل قبل الحدث كما ذكرنا، وهذا يقتضي أن الباحث أمام احتمالات متعددة لاتجاه السلوك الإنساني، في حين التفسير لا يبدأ إلا بعد أن يحسم الإنسان موقفه ويتخذ قراره، فالتفسير يكون في مواجهة خيار واحد، أما التنبؤ فهو أمام خيارات متعددة، وهو ما يجعله أكثر صعوبة وتعقيدًا. والذي تبتغيه هذه الورقة هو البحث في مهمتيّ التفسير والتنبؤ في التحليل السياسي، متسائلةً عن جدوى التعويل على النظرية في الوصول إليهما.[1]

ومن المهم التوضيح هنا أن هذه الدراسة تتعاطى مع حقل التحليل السياسي بوصفه الوظيفة المباشرة واللازمة لحقل العلاقات الدولية، فلا تؤمن هذه الدراسة بالحدود المصطنعة بين الحقلين كما هو سائد في الأدبيات الأكاديمية، وإنما ترى أن الترابط بينهما في حركة الواقع ترابطٌ عضوي لا ينفصل إلا على المستوى الذهني والتجريدي.

1 والاقتصار على التفسير والتنبؤ لأن بقية الوظائف لا تتطلب نظريات، فالوصف يتوقف على المعلومة، والتقييم يتوقف على المرجعية، أما التفسير والتنبؤ فالتعويل عادةً على النظريات، وإن كانت النظرية تُستثمر في التفسير أكثر منها في التنبؤ.

وقد جاءت هذه الدراسة وفقًا للمباحث الآتية:

المبحث الأول: مركزية الفرد في التحليل السياسي.

المبحث الثاني: مفهوم النظرية ومعضلة التعميم.

المبحث الثالث: ما جدوى النظريات في التفسير والتنبؤ؟

المبحث الرابع: النظريات إضافة مجانية أم إضافة مكلفة؟

المبحث الخامس: من التفكير بالنظرية إلى التفكير بالنموذج.

المبحث الأول: مركزية الفرد في التحليل السياسي

تُصنَّف السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتربية ضمن ما يسمى العلوم الاجتماعية، وهذا التصنيف يؤدي إلى التعامل معها كأنها كتلة واحدة دون التدقيق في الفروقات المؤثرة بينها. والواقع أن دوائر التحليل السياسي تختلف عن دوائر التحليل الاجتماعي، ليس من حيث طبيعة الموضوع، فجميعها يدرس السلوك الإنساني، ولكن من حيث وحدة التفاعل. ذلك أن وحدة التحليل في سلوك الدولة ترتكز على الفرد نفسه كما تفترض هذه الورقة، في حين أن وحدة التحليل في الحقل الاجتماعي تتمحور حول التفاعلات باختلاف حقولها، فعلم الاجتماع مثلاً يرتكز على التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، ولا يدرس سلوك فرد بعينه، خلافًا لحقل السياسة الخارجية الذي يدرس صانع قرار معين ليفهم من خلاله طبيعة التفاعلات الدولية. فإذا كان الباحث الاجتماعي يدرس التفاعلات ليفهم الفاعل، فإن الباحث السياسي يدرس الفاعل ليفهم التفاعلات.

لقد ذكر فريد جرينشتاين (fared I.Greenstein) أن الكثير من النشاط السياسي لا يمكن تفسيره إلا باستحضار شخصيات الفاعلين السياسيين.[2]

2 Fred I. Greenstein, "The Impact of Personality on Politics: An Attempt to Clear Away Underbrush," *American Political Science Review* 61, no. 3 (September 1967): 629–41.

وهـذا صحيـح إن كان الحديث عن النشـاط السـياسي عمومًـا، أما إن كان عـن صناعـة القـرار تحديـدًا فيمكـن المجازفـة بالقـول إنه يصعب عـدم اسـتحضار شـخصيّة فاعـل بعينه عند تحليل السـلوك السـياسي، إذ المتأمـل في لحظـات التـغير في سـلوكيات الـدول يجـد وراءهـا فـرد بعينـه؛ تختلـف مسـاحة حركتـه باخـتلاف طبيعـة تموضعـه في النظـام السـياسي وارتباطاتـه الخارجية.

نعـم قـد تكـون هنـاك تحـولات وأحـداث وجماعـات تدفـع باتجـاه التغـيير، لكـن في نهايـة المطـاف ثمة فـرد (صانع قـرار) اقتنـع بالتغيير فحصـل[3]، ولـو أراد هـذا الفـرد مقاومـة التحـولات أو ضغوطـات البنـى بمختلـف أنماطها لاسـتطاع ذلك. ولا فـرق في ذلك بين النظام الديمقراطـي وغيره إلا في درجـة التـأثير لا في أصـل الوجـود[4]، إذ يصعـب مـثلاً إنـكار أن السياسـة الأمريكيـة قـد تـغيرت تـغيرًا كـبيرًا مـع مجـيء الرئيـس دونالـد ترامـب، ويصعب كذلـك إنـكار أن نظامًا

3 تخالـف حجتنـا هـذه أدبيـات التيار السـائد المتعلقـة بالتغـيير في النظام الـدولي. فعلى سـبيل المثال، يجـادل روبرت جيلـبين (Robert Gilpin) في كتابه (الحـرب والتغيير في السياسـة الدولية) بأنّ طبيعة النظـام الـدولي لم تتـغير منـذ آلاف السـنين، وحتى التغـييرات السياسـية الـكبرى تكون نتـاج التقاء مجموعـات فريـدة وغير متوقعـة من التطـورات، وعـادةً ما تنبع مـن فاعلين يفضلـون الانفصال عن نظـام توزيـع السـلطة القائـم؛ لرغبتهـم في الاسـتفادة مـن المنافـع الناجمة عن تغـيير هذا النظـام. مع ذلـك، تبقـى الدولة وليس صانـع القرار الوحدة الأساسـية المحركة للتغيير في إسـهامه. للاسـتزادة، يُنظر :

Robert Gilpin , *War and Change in World Politics* (Cambridge University Press, 1981).

4 يقـول لويـد جونسـون: «حتـى في النظـم الديمقراطيـة فـإن عمليـة صنـع القرار السـياسي تتم مـن خلال عـدد محـدود من الأفـراد يعملون في إطار مـن السرية التي تفرضهـا اعتبارات الأمن». للاسـتزادة ينظر: لويد جنسـن، تفسير السياسـة الخارجية، ترجمة محمد مفتي، ط1 (المملكة العربية السـعودية: مطابـع جامعة الملك سـعود 1409). ص5.

مليئًا بالمؤسسات البيروقراطية كالاتحاد السوفيتي قد تغير سريعًا مع ميخائيل غورباتشوف، كما ويصعب نفي أنّ دولة مثل السعودية استمرت على سياستها لأكثر من سبعين عامًا، تغيرت بشكل جذري بعد مجيء فرد واحد، وهو الأمير محمد بن سلمان. ومثل ذلك في بريطانيا – أقدم ديمقراطية في العالم – التي كانت مندفعة جدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الألفية بسبب العلاقات الشخصية بين توني بلير (Tony Blair) وجورج بوش (George W. Bush)، إلى مستوى أن بلير خالف أغلبية حزبه وشعبه وذهب للحرب معه، وهو ما تغير بعد مجيء جوردون براون (Gordon Brown) الذي لم يكن يميل إلى الولايات المتحدة فشاب العلاقة بين البلدين حينها شيء من البرود.

وفي عهد جون غورتون (John Gorton) كانت أستراليا منهمكة في تطوير سلاح نووي، لكن حين تولّى السلطة غوف وايتلام (Gough Whitlam) – الذي كان يميل إلى المسالمة والتبعية – قرر ترك الاستراتيجية النووية التي تبنتها أستراليا في عهد غورتون! والفارق بين الموقفين يعود لاختلاف طبيعة الشخصين أكثر منه اختلاف في طبيعة البنى.

وفي عهد الرئيس الأمريكيّ ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) كان الموقف الأمريكي تجاه النزاع الباكستاني- الهندي مائلاً لصالح

باكستان، ولم يكن ذلك بسبب الدوائر المؤسسية بقدر ما كان موقفًا ناشئًا عن دوافع شخصية؛ فقد كان بين الرئيس نيكسون وبين أنديرا غاندي عداء شخصي، في الوقت الذي كانت علاقته وثيقة بالرئيس الباكستاني يحيى خان! والأمر نفسه مع جون كينيدي (John Kennedy) حين توترت علاقة أمريكا بكندا في فترته، ولكن سرعان ما تلاشى هذا التوتر حين رحل جون ديفينبيكر (John Diefenbaker) وحل محله ليستر بيرسون (Lester Pearson .B) ، والعلاقات الأمريكية الألمانية تدهورت في مطلع الثمانينات بسبب العلاقة السيئة بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) والمستشار الألماني هيلموت شميث (Helmut Schmidt)، وقد كانت مزدهرة قبل ذلك بسبب العلاقة الودية بين وزير الخارجية الأمريكي آنذاك فوستر دالاس (John Foster Dulles) والمستشار الألماني كونراد أديناور (Konrad Adenauer).[5]

هذه كلها نماذج على دول تتمتع بقيود مؤسسية معروفة وراسخة، ومع ذلك تشكّلت علاقاتها الدولية في مرحلةٍ ما بسبب شخصيات صناع القرار فيها، وهذا كله يثبت صعوبة تنحية الفرد من مركزية صنع القرار مهما اختلفت طبائع الأنظمة السياسية، وأن الفرد هو وحدة التحليل المركزية حتى في ظل تضخم البنى السياسية وتعقّدها.

5 لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989)، ص34.

وحديثنا عن مركزية الفرد في التحليل ينسجم أكثر مع نظريات الفاعلية (agency theories) التي تعوّل على دور الفاعل في صناعة السياسة الخارجية أكثر من تعويلها على دور البنية. وفيها نجد نظرياتٍ من قبيل نظريات تحليل السياسة الخارجية التي تنظر في دور صانع القرار في صناعة السياسة الخارجية. وكذلك الواقعية الكلاسيكية المتجلية في أعمال المنظّر الواقعيّ هانز مورغنثاو (Hans Morgenthau)، والتي تستوعب أثر الطبيعة البشرية ومكنوناتها في تفسير سلوكات الدول على الساحة الدولية.[6] وهذا الاتجاه يخالف اتجاهات أخرى تعطي أولوية للبنية على الفاعل، مثل نظريات التيار السائد الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة، وكذلك المقاربة البنائية لألكسندر ونت[7]. والنظريات الدولية عمومًا تقترب وتبتعد من الفرد، لكنها لا تنطلق من كونه مركزًا، فالماركسية مثلًا تعوّل على القوى المادية في تسبيب الظواهر، وهكذا هو شأن نظرية التبعية (Dependency theory). في حين نجد الليبرالية الجديدة ترتكز على دور البنى والمؤسسات في التوصل للتعاون الدولي[8]، بخلاف الواقعية الجديدة التي يغلب عليها التشاؤم حيال إمكانية التعاون وتنظر في طبيعة تموضع الدولة إقليميًا ودوليًا كمحدد مفسر لطبيعة سلوكها[9].

6 Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 1948.
7 Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: University Press, 1999).
8 Robert Owen Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1984).
9 Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Addison-Wesley, 1979).

وهكـذا نجـد الفـرد غائبًا إلا كمسـتوى عابـر من مسـتويات التحليل دون أن يكـون لـه التمركـز الملائـم لطبيعته الواقعية. وقـد تبدو نظرية الدور (Role Theory) اسـتثناءً في تمركزها حول الفرد، لكن ذلك لا يبـدو دقيقًـا؛ لأن نظريـة الدور وإن كانت تسـعى لفهـم صناعة القرار مـن خلال صانـع القـرار نفسـه، إلا أنهـا لا تسـعى لذلـك من خلال دراسـة إرادتـه وقدرتـه وطريقتـه، بل مـن خلال زاوية واحـدة، وهي تصـور صانـع القـرار لطبيعة الدور الملائـم لدولته إقليميًـا ودوليًا.[10]

ونـشير إلى أن الحديـث عـن الفـرد هنـا لا لـه علاقـة بالمعركـة القائمة في علـم النفـس السـياسي بين تيـاريّ الموقفيـة (Situationism) والنزوعيـة (Dispositionism)، لأن هـذا الجدل يتمحور حول مصادر وعـي صانـع القـرار التي تشـكّل سـلوكه السـياسي، أهي ذاتية المنشـأ كما تـفترض النزوعيـة؟ أم أنهـا نتـاج البيئـة المحيطـة بالفـرد كما تـرى الموقفيـة؟[11] هـذا النقـاش ليـس مهمًا هنـا؛ لأن هذه الدراسـة لا تناقش «مصـادر» صانـع القـرار، بـل «دور» صانـع القرار ومسـتوى تأثيره في ظـل القيـود البنيويـة والمؤسسـية، بصرف النظر عن منشـئها النفسي أو البيئي.

10 Marijke Breuning, "Role Theory in Politics and International Relations," in *The Oxford Handbook of Behavioral Political Science* (Oxford University Press, 2018), 233–252.

11 راجـع هـذا الجـدل في: ديفيد باتريك، علم النفس السـياسي. ترجمة: ياسـمين حـداد، (بيروت: المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، آب/أغسـطس 2015)، ص68.

الشاهد أن الفرضية التي تتبناها هذه الدراسة هي أن الفرد هو الوحدة المركزية في تحليل السلوك الدولي،[12] بعيدًا عن الاتجاه الشائع في أدبيات الحقل القائمة على افتراض «عقلانية الدولة»، وأن الدولة عبارة عن صندوق أسود Black Box لا يصدر عنه سوى الاختيارات العقلانية. هذا الاتجاه في الحقيقة اقتضته نزعة التماهي مع العلوم الطبيعية السائدة في العلوم الاجتماعية، والتي تبتغي اصطناع حالة من الحتمية في التنبؤات السياسية بما يقرّبها من نموذج التنبؤ في الطبيعيات.

وافتراض عقلانية الدولة ربما يسهم في «تيسير» التحليل، لكنه لا يسهم في «دقة» التحليل، ولذلك تجد الباحثين لا يعوّلون على هذا الافتراض المتخيّل إلا في أبحاثهم الأكاديمية، أما عمليًا في الحوارات المباشرة — لا سيما في دوائر صناعة القرار — تجدهم يتمركزون حول شخصيات صناع القرار في تفسير واستشراف سلوكيات الدول.

ولا يعني ما سبق الوقوع في فخ الاختزالية (Reductionism)؛ لأننا نقول إن صناعة القرار في السياسة يتمركز حول الفرد، والتمركز لا ينفي ما سواه بقدر ما يثبت أولويته، فلا شك أن هناك بنى مؤسسية ودوائر معنية بصناعة القرار، لكن هذا لا ينفي وجود

12 ولا شك أن ذلك يقربنا من تبني موقف المنهجية الفردية Methodological individualism التي ترى أن كل موقف مركب يعود في الحقيقة إلى أفراد بعينهم تشكّل مواقفهم وميولهم الإطار الذي ينتمون إليه، وهو ما يقتضي التعويل على البعد النفسي في التفسير Psychologism.

مرتكـز لهـذه العمليـة تسـتند إليـه، وهـو فـردٌ بعينـه. فالـذي نفترضه أن البُنـى مـهما اختلفـت أو تضخمـت أو تعقّـدت فـإن تحليـل صناعة القـرار يبقـى متمحـورًا حول الفـرد، وإن لم يقف عند حـدوده بطبيعة الحال. فعلى سـبيل المثال، حين ندرس سـلوك الدولة الإسرائيلية؛ من الطبيعـي الانـطلاق مـن شـخصية بنيـامين نتنياهـو (Benjamin Net-anyahu) نفسـه، فلو كان هناك شـخص آخر غير نتنياهو في السـلطة لـكان سـلوك إسرائيـل مختلفًـا في تـدبير حـرب السـابع مـن أكتوبـر، ولا ينفـي ذلـك دور المؤسسـات الإسرائيلية التشريعيـة والأمنية، لكنه يؤكـد على أن لنتنياهـو اليـد العليـا في تحديـد السياسـة الإسرائيلية.

المبحث الثاني: مفهوم النظرية ومعضلة التعميم

من المفارقات العجيبة في عالم الأفكار أن أكثر المفاهيم تكرارًا على ألسنتنا هي أكثرها غموضًا، كالحرية والحق والدين والثقافة والهوية والأخلاق وغيرها. ومصطلح «النظرية» مثال جيد على هذه المفارقة، فهي تبدو واضحة وبدهية بما يجعل تعريفها ترفًا، لكن الواقع أنها غامضة كما يظهر ذلك من استعمالاتها المختلفة. فهي تُطلق تارةً على المعرفة التفسيرية النسبية كالنظرية الانقسامية ونظرية التعلق، وتارة أخرى تُطلق على المعرفة الموجهة غير النسبية كنظرية التمثلات الاجتماعية[13] ونظرية العلاج الانفعالي[14]، كما وتأتي النظرية للتعبير عن المعرفة الوصفية غير التفسيرية كنظرية الأنوميا، وقد تعبّر أيضًا عن المعرفة المعيارية غير التفسيرية كنظرية الحرب العادلة والنظرية العسكرية Military theory.[15]

13 تسعى التمثلات الاجتماعية للالتفات إلى البعد الاجتماعي والثقافي الذي تغافلت عنه المدرسة الأمريكية الكلاسيكية المتمحورة حول البعد الفردي. للاستزادة، يُنظر:

S Moscovici, "Why a Theory of Social Representation?," essay, in *Representations of the Social: Bridging Theoretical Traditions* , ed. K Deaux and G Philogène (Blackwell Publishing, 2001), 8–35. p. 33.

14 نظرية العلاج العقلاني الانفعالي تعود لألبرت إليس، وهي تقوم على أن الاضطرابات النفسية نتاج وجود أفكار غير عقلانية، وحل ذلك يكون في إحلال الأفكار العقلانية محلها.

15 بحسب Julian Lider تسعى النظرية العسكرية للإجابة عن ثلاثة أسئلة: ما القوة العسكرية؟ وكيف يمكن استعمالها بنجاح؟ وكيف يمكن الإعداد لاستعمالها بنجاح؟ يُنظر:

Julian Lider, Introduction to military Theory, Cooperation and conflict, XV, 1980, 151-168.

هـذه الاسـتعمالات المتنوعـة أربكـت مفهـوم النظريـة، وربما كثـرة هـذه الاسـتعمالات تعـود إلى بريـق ولمعـان مصطلـح النظريـة نفسـه، وقد ذكر جـورج هومانـز أنـه «لا يُسـتخدم لفـظ ذو رنين في أحـايين كثيرة كلفظ النظريـة في العلـوم الاجتماعية».[16]

ولّما كانـت النظريـة هـي محـل البحث الأسـاس في هذه الدراسـة، كان لا بـد مـن توضيـح المقصـود بهـا حتـى يسـتقيم الحكـم عليهـا. وبناءً عليـه، تـقترح هـذه الدراسـة تعريـف النظريـة بأنهـا المعرفـة التفسيرية المتحققـة في سـياقٍ ما.

يحدد هذا التعريف ثلاثة عناصر للنظرية:

العـنصر الأول: المعرفـة التفسيريـة، فالمعرفـة الوصفيـة الإخباريـة لا تعـد نظريـة، فمـثلاً مصطلـح الأنوميـا الدوركايمي لا يعد نظريـة؛ لأنه يصف المجتمـع في حالـة سـيولة المعـايير بما يجعـل قدرتـه ضئيلـة على التوجيـه الأخلاقـي لأفـراده، لكنـه لا يـفسّر تلـك الحالـة. كما أن خاصيـة التفسير في النظريـة تسـمح بتمييزهـا عن الملاحظـة، إذ الملاحظة إخبـار لا تفسير، فهـي تخبر عـن حالـة تم رصدها وملاحظتهـا، كقولنـا: «ازداد الطلاق في المجتمعات الخليجية»، هذه ملاحظة وليسـت نظرية. وربما يلحظ القارئ عـدم تضمـن تعريف النظرية لعـنصر التنبؤ، والواقع أنـه لا حاجة لذلك؛

16 جـورج هومانـز، طبيعـة العلـوم الاجتماعيـة، ترجمة محمد اليوسـفي (بيروت، دار سـؤال، ط1، 2023) ص43

لأن التنبـؤ لازمٌ للتفـسير، فالتفـسير هـو تعليل ارتباط السـبب بالمسـبب، وبالتالي إذا وجد السـبب سـنتنبأ بوجود المسـبب. والفارق بينهما يتمثل في التوقيـت لا أكثـر، فالتفسير مهمة بعديّة، إذ لا يمكـن أن تفسّر الظاهرة أو القـرار إلا بعـد حدوثـهما، والتنبؤ مهمة قبليّـة، فلا تنبؤ بعـد الوقوع.

العـنصر الثـاني: التحقـق، وهـذه الخاصيـة تهـدف لتمييـز النظريـة عن الفرضيـة؛ لأن الفرضيـة معرفـة تفسيريـة كذلك، لكن مـا يميزها عن النظريـة أنهـا معرفـة غير متحققـة. فالفرضيـة هي النظرية قبـل ثبوتها، والنظريـة هـي الفرضيـة بعـد ثبوتهـا، ذلـك أن الفرضيـة في الأصـل تفـسير مؤقـت للظاهـرة يضعـه الباحـث إلى أن يتأكـد مـن ثبوته، فإن تأكـد كانـت نظريـة وإلا فهي فرضيـة خاطئة، ولذلـك العنصر الفارق بين النظريـة والفرضيـة هو عـنصر الاختبار.

العـنصر الثالـث: معرفـة سـياقية، وهـذا يهـدف لتمييـز النظريـة عـن القانـون الاجتماعـي؛ لأن القانـون الاجتماعـي معرفـة بدهيـة عابـرة للسـياقات، كقول الناس: «كل ممنوع مرغوب»، وقولهم: «الصاحب سـاحب»، هـذه معرفـة تفسيريـة تـفسّر طوارئ السـلوك الإنسـاني في حالـة معينـة، ولكنهـا قانـون وليسـت نظريـة؛ لأن النظريـة ناتجـة عن تأمـل لظاهـرة معينـة في سـياق محـدد، ثـم قـد تتوافـر معطيـات هـذا السـياق في مـكان آخـر فيصـح اسـتثمار النظريـة، وإلا فلا يصـح، أما القانـون الاجتماعـي فهـو غالبًـا مطـرد لا يخضـع للنسـبية الثقافيـة.

وجه المقارنة	النظرية	القانون	الملاحظة
النطاق	سياقي	مطرد	كلاهما
الطبيعة	تأملية	فطرية	كلاهما
الوظيفة	التفسير	التفسير	الوصف

النظرية ومعضلة التعميم

تكمن قيمة النظرية في قدرتها على التعميم، ولذلك يتسابق الباحثون على توظيفها في مختلف السياقات إيمانًا بعمومها، أما إذا فقدت النظرية هذه الميزة فستعود مجرد فرضية لا أكثر. وقد ذكرنا توًا أن النظرية تكون فرضية حين تخرج من سياقها، وهذا يعني أن النظرية منتج قابل للتعميم، لكنه ليس عامًا بالضرورة.

ولتوضيح هذه الفكرة نقول إن كل نظرية اجتماعية لها مجالان:

- **مجال النشأة:** وهو السياق الذي اختُبرت فيه فرضية النظرية وثبت تحققها.

- **مجال الاستثمار:** وهو السياق الذي يُراد توظيف النظرية فيه. تكون النظرية نظرية في مجال النشأة وحده[17]، أما حين تنتقل إلى مجال

17 مع استحضار المتغيرات الزمنية، فقد تكون النظرية مختبرة في زمن معين، ثم تطرأ متغيرات تتطلب إعادة هذا الاختبار.

الاستثمار فهي ليست سوى فرضية جيدة، نقول «فرضية» لفقدها عنصر الاختبار السياقي، ونقول «جيدة» لامتلاكها تاريخًا مسانداً ومؤيدًا، ويختلف مستوى جودة النظرية باختلاف مستوى ثبوتها واطرادها في السياقات المختلفة. ويأتي السؤال هنا: لماذا تتحول النظرية إلى فرضية حين تخرج من سياق نشأتها؟ بمعنى آخر: ما الذي يحول دون تعميم النظرية وتعديتها للسياقات الأخرى؟ يمكن رد ذلك إلى ثلاثة أسباب:

السبب الأول: حرية الفاعل

يختلف الفاعل الاجتماعي عن الفاعل الطبيعي في قضية جوهرية، وهي حرية الإرادة، فالفاعل الاجتماعي يتمتع بإرادة حرة، خلافًا للفاعل الطبيعي الذي يسير بنوعٍ من الحتمية، وهذه الإرادة الحرة هي أساس الفارق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

هل الطفل الذي ينشأ في بيئة أسرية واجتماعية سيكون مجرمًا في المستقبل؟ ربما يكون كذلك، لكن ربما يفاجئنا ويكون عالمًا صالحًا. والمرء الذي يتعرض لظلم وضغوط اجتماعية كبيرة لا ندري إن كان سيكون هشًا فيستسلم وينتحر؟ أو يكون صلبًا فيقاوم وينتصر؟ وحاكم الدولة الكبيرة الفقيرة حين يكتشف ثروات هائلة في دولة صغيرة تجاوره يمكن أن نقول سيغزوها، أو ينافسها، أو حتى نقول أنّه لن يبالي بها، هكذا هو الإنسان لا نستطيع أن نجزم بخياراته.

أما الفاعل الطبيعي فلا يمتلك ترف الخيارات؛ لأنه لا يمتلك إرادة حرة، فشجرة الموز تنبت بطريقة محددة، وشجرة البرتقال تنبت بطريقة أخرى، وشجرة البطيخ بطريقة ثالثة، كل طريقة لها خطوات محددة، متى ما اختلّت الخطوات لم تنبت الشجرة، ومتى اكتملت تلك الخطوات لا يبقى للشجرة خيار في ألا تنبت وتنمو. لكن الإنسان ليس كالشجرة، ينمو بشروط ويتوقف بشروط، وإنما هو حر، قد يفاجئك بأنه وصل بلا شروطك التي وضعتها، وقد يفاجئك بأنه توقف مع وجود الشروط، فالإنسان لا ينتج سلوكه بناءً على قوانين حتمية (Deterministic)، وإنما على تفضيلات نفسية وثقافية مرنة.

هذه الحرية التي يتمتع بها الإنسان هي العائق الأساس الذي يقف في وجه طموح النظرية الاجتماعية لتعميم مضمونها، فالنظرية حين تبتغي التعميم فهي تفترض أن السلوك الإنساني سيطّرد بعد أن اختبرته في سياقٍ محدد، لكن الإنسان بإرادته الحرة وتفضيلاته اللانهائية، لا يمكن ضمان أن تطّرد النظرية معه.

وقد حاول الباحثون في العلوم الاجتماعية أن يعالجوا معضلة حرية الفاعل من خلال محاصرته في غايته ووسيلته، وذلك بافتراضهم أن الفاعل الاجتماعي يتحرك لتحقيق غاية واحدة، وهي «المصلحة»، ويتوسّل إليها بوسيلة واحدة، وهي «العقلانية». هكذا تبدو

معضلة الحرية قد حُلّت، فالناس يتبعون مصالحهم، وهم يتبعونها بالطريقة العقلانية، وإذا كان الإنسان عادةً يبتغي مصلحته (الغاية) بالطريقة العقلانية (الوسيلة)، فإذن يمكن التنبؤ بخياره المستقبلي تجاه أي ظاهرة من خلال الجمع بين الغاية والوسيلة.

لكن هذا المخرج غيرُ مخرِج؛ لأن حرية الفاعل لا تزال تمارس دور العصا في عجلة النظرية؛ فليس صحيحًا أن الإنسان لا يتحرك إلا لأجل مصلحة، فربما يتحرك لدوافع نفسية لا نهائية، أو لتحقيق «فعل مجاني» على حد تعبير بيير بورديو(Pierre Bourdieu).[18] كما أنه لو تحرك لأجل مصلحته فهذا لا يحسم الأمر؛ لأنه ليس بالضرورة أن يسعى لها بطريقة عقلانية لأي سبب من الأسباب، لا سيما أن «أهواء البشر هي عمومًا أقوى من عقولهم»[19] على حد تعبير توماس هوبز(Thomas Hobbes) ، وأن «العقل ليس له سلطة إلا عند فئة قليلة من المثقفين، أما عموم الناس فتحكمها الأهواء» على حد تعبير جون ستيورات ميل(John Stuart Mill).[20]

فمثلاً قد نستمر في تحليل أسباب غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان مستلهمين كل المعطيات الدولية والسياسية والأمنية والاقتصادية، ثم نكتشف أن الأمر

18 يعرّف بورديو الفعل المجاني بأنه «فعل لا نستطيع أن نفهم سببه، فعل عبثي لا يستطيع علم الاجتماع قول شيء حياله وما عليه إلا أن يستقيل». بيير بورديو، أسباب عملية: إعادة النظر في الفلسفة، ترجمة: أنور مغيث (القاهرة، آفاق، ط1، 2018). ص144

19 توماس هوبز، اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، (بيروت: دار الفارابي، 2011). ص196.

20 جون ستيورات ميل، استعباد النساء، تحرير ياسر شعبان (القاهرة، دار كنوز، ط1، 2019) ص12.

لا علاقة له بكل تلك المسوغات العقلية، وإنما هي ردة فعل نفسية ناتجة عن حالة الإحباط النفسي التي مر بها رئيس الاتحاد السوفيتي ليونيد بريجينيف (Leonid Brezhnev) نتيجة رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين البلدين. هكذا نجد أن حرية الفاعل لا تزال تصر على عرقلة مشروع التعميم.

ثم إننا حتى لو سلّمنا بأن الإنسان لا يتحرك إلا لأجل مصلحته، ولا يسعى إليها إلا بسبل عقلانية، وتجاوزنا كل الجدل حول حرية الفاعل، فإن تعميم النظرية لا يزال عسيرًا للسببين الآتيين.

السبب الثاني: نسبيّة الدافع

لو افترضنا أن الإنسان ليس له دافع سوى سعيه لتحقيق مصلحته، فإن هذا لا يحل المعضلة؛ لأنَّ المصلحة مفهوم نسبي لا يمكن تعميمه، فهو يختلف من فاعل لآخر بحسب تصوراته الثقافية وميوله النفسية. فمن الناس من يفسّر المصلحة تفسيرًا اقتصاديًا صرفًا، ومنهم من يفسّرها تفسيرًا دينيًا، ومنهم من يفسّرها تفسيرًا ثقافيًا، ومنهم من يفسرها تفسيرًا اجتماعيًا (كالمكانة)، ومنهم من يفسّرها تفسيرًا مركبًا من عدة عوامل، هذا علاوةً على أن أوزان المصالح نفسها تتفاوت من سياق لآخر بما يعقّد حساباتها.

والعقلانية كالمصلحة، فلو سلّمنا أن كل فاعل يتوسّل بالعقلانية لتحقيق مصالحه، وأن الباحث يستطيع الاكتفاء بما يسميه أوغست

كونت (Auguste Comte) «التوقع العقلاني»[21]؛ فإن المعضلة تبقى في أنه لا يوجد مفهوم كوني للعقلانية، فما تراه عقلانيًا قد أراه طيشًا وتهورًا، وكل إنسان يرى نفسه عقلانيًا، ولذلك يقول أبو حامد الغزالي –رحمه الله –: «فما من أحد إلا وهو راض عن الله سبحانه في كمال عقله، وأشدهم حماقة وأضعفهم عقلاً هو أفرحهم بكمال عقله».[22] ويذكر رينيه ديكارت (René Descartes) أنَّ «العقل أعدل الأشياء توزعًا بين الناس؛ لأن كل فرد يعتقد أنه قد أوتي منه الكفاية».[23] إذن يمكن القول إنّه من الخطأ تعميم مفهوميّ المصلحة والعقلانية، وإذا نفينا التعميم فقد سلبنا النظرية وقودها الذي تسير به، إذ ما قيمة النظرية لولا قدرتها على التعميم؟ لولا العموم لما كانت أكثر من فرضية.

السبب الثالث: أداة التعدية

حين تثبت فرضية في سياق ما وتتحول إلى نظرية، فإنَّ استثمارها يتحقق من خلال تعديتها إلى سياقات أخرى؛ أي الانتقال من مجال النشأة إلى مجال الاستثمار. وهذه التعدية تحصل في الحقيقة نتيجة أداة القياس، فهي التي تعطي النظرية مشروعية التعدية، وقد ذكر ديفيد باتريك (David Houghton .P) أن «العلاقات الدولية

21 أوغست كونت، دروس في الفلسفة الوضعية، ترجمة نبيل أبو صعب (دمشق: دار الفرقد، ط1، 2020) ج4، 170

22 أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين (القاهرة، دار الفجر للتراث، ط1، 1999) ج1، ص68.

23 رينيه ديكارت، مقالة الطريقة لحسن قيادة العقل وللبحث عن الحقيقة في العلوم، ترجمة جميل صليبا، (بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع المكتبة الشرقية)، 2016، ص68.

مملوءة باستخدام القياس التاريخي».[24] ومن قبله بألف عام يقول ابن الأثير -رحمه الله-: «ما يحصل للإنسان من التجارب والمعرفة بالحوادث وما تصير إليه عواقبها، فإنه لا يحدث أمر إلا قد تقدم هو أو نظيره فيزداد بذلك عقلاً».[25]

لكن لكون القياس ناشئًا عن حالة جزئية واحدة، فإن الباحثين لا يكتفون به عادةً، وإنما يضطرون لمراكمة الأقيسة حتى يحكموا على الظاهرة، وتراكم الأقيسة هو ما يسمى بـ «الاستقراء».[26] فإذا كان القياس هو الحكم على حالة مجهولة بناء على حالة معلومة، فإن الاستقراء هو الحكم على حالة مجهولة بناء على «حالات» معلومة، أو على حد تعبير روبير بلانشي (Robert Blanché) «انطلاق من الوقائع إلى القوانين».[27] فلا يختلف القياس عن الاستقراء في الكيف، بل في الكم، ولذلك سنتجاوز القياس ونبحث في الاستقراء؛ لأن كل ما يُنقد على الاستقراء يصدق على القياس وليس العكس.

إذن الاستقراء يبتغي الحكم على حالةٍ لم نختبرها بناء على مجموعة من الحالات اختبرناها سلفًا، ولا مشكلة في الاستقراء كأداة في

24 ديفيد باتريك، علم النفس السياسي، ص62.
25 عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1997) ج1. ص10.
26 الاستقراء لغة من القرو، وهو التتبع، يُراجع: الفيروز الآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د.ط) ج1، ص1707.
27 روبير بلانشي، أساس الاستقراء ودراسات منطقية، ترجمة محمود يعقوبي (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009). ص3.

صناعة المعرفة، وقد اشتغل كثير من العلماء والفلاسفة على تعزيزه ومعالجة ثغراته، كالقرافي والشاطبي وديفيد هيوم ومحمد باقر الصدر وغيرهم الكثير. كما أنه لا يُشترط في الاستقراء أن يكون تامًا إلا في عالم المحسوسات، وهو هنا الاستقراء المنطقي الذي يتمثّل في «الحكم على الكلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي».[28] والاستقراء المنطقي إن لم يكن تامًا فهو «لا يوجب علماً»[29] كما يرى ابن سينا، وجزم في كتابه عيون الحكمة بأنه «لا ثقة فيه أصلاً».[30]

أما الاستقراء في الإنسانيات فلا يُشترط فيه التمام، وقد شنّع دوركايم على من يشترط الاستقراء التام للوصول إلى الحكم الاجتماعي الدقيق، ويرى أن هذا الحرص «ليس له من الطابع العلمي إلا مظهره فقط»، حيث أنّه «من الخطأ أن يعتقد المرء أن العلم لا يستطيع الكشف عن القوانين إلا بعد استقرائه لجميع الحالات الجزئية التي تعبر عنها هذه القوانين».[31]

ومع هذا التقدير للاستقراء كأداة لإنتاج المعرفة، فإن التعويل عليه لتعميم النظرية يواجه ثلاثة تحديات:

---

28 ابن سينا، الحسين بن عبد الله، كتاب النجاة، تنقيح: ماجد فخري (بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1985م.) ص93.

29 ابن سينا، حسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، (قم، دار القدس، ط1، 1375ه) ج1، ص321.

30 ابن سينا، حسين بن عبد الله، عيون الحكمة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، (دار القلم، بيروت، ط2، د.ت) ص10.

31 دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2011) ص138.

التحدي الأول: يعود إلى مشكلتيّ حرية الفاعل ونسبية الدافع اللتين تكلمنا عنهما تـوًا، فالإنسان تختلف دوافعه واختياراته من سياق لآخر، وهذا يعني أن الظاهرة قد تتحقق شروطها ولا توجد، وقد لا تتحقق شروطها وتوجد؛ لأنها في النهاية مرتهنة لإرادة حرة.

التحدي الثاني: صعوبة التفريق بين التلازم والتزامن، فلنفترض أننا درسنا ستة نظم ديمقراطية واكتشفنا أنها جميعها تمتلك تنمية اقتصادية[32]، فهل وجودهما معًا — أعني الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – يدل على علاقة سببية تلازمية أم أنهما تزامنا معًا في هذه الحالات؟ فقد تكون التنمية عائدة إلى السياسات المالية والضريبية أو عائدة لموجهات ثقافية في المجتمع، وقد يكون الربط بينهما متكلّفًا يُعبّر عما ينبغي أن يكون عليه الحال، كما انتهى إلى ذلك الخبيران الأمريكيان لورن كارنر(Lorne Craner) وكينيث ولاك (Wollack Kenneth بأنه يجب الربط بين الديمقراطية والتنمية حتى وإن لم يرتبطا واقعًا.[33]

هذه المعضلة – أعني معضلة التفريق بين العنصر الملازم والعنصر المتزامن – هي إشكال حقيقي يعرقل مشروع الأقيسة الاجتماعية التي يستند إليها الاستقراء، وإذا ثبت أنه عامل مؤثر، فما وزن هذا

32 لتعريف التنمية راجع: البصري، كمال، التنمية الاقتصادية بين التأميم والخصخصة (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١١) ص٦٥.

33 Lorne W.Craner, Kenneth Wollack, New Direction for Democracy Promotion, National Democratic Institute. p 11.

التـأثير؟ هـل يصـل إلى أن يكـون علة تتخلـف الظاهـرة بتخلفه أم أنه يسـمح بوجودهـا ولكن بأشـكال مختلفة؟

التحـدي الثالـث: شروط إنتـاج الظاهـرة، لأن الاسـتقراء مبنـي على فرضيـة تسـاوي شروط إنتـاج الظاهـرة، لكـن الظواهـر الاجتماعيـة يصعـب الجـزم بشروط إنتاجهـا، وهـذا مـا جعـل ابـن خلدون يشـنّع عليـه قـائلاً: «ولا يقـاس شيء مـن أحـوال العمـران على الآخـر كما اشـتبها في أمـر واحـد فلعلّـهما اختلفـا في أمـور»[34].

فهـو يـرى وجوب دراسـة كل حالة كما هـي في الواقع دون تعميم نظري مسـبق؛ لأن كل حالـة قـد تتوافـر فيها مـا لا يتوافر في غيرهـا. وفي هذه الحالـة يصـدق مـا قالـه جيوفـاني بوسـينو (Giovanni Busino) في نقـده لعلـم الاجـتماع، حين ذكـر أن أزمـة علم الاجتماع تكمـن في أنه «يبحث في مجتمـع خـاص عـن حقيقة عامـة، وفي التنوع عن التماثـل، وفي الغيرية عـن التشـابه»، وهـذا ما يجعـل عـلماء الاجـتماع «يتمنـون –انطلاقًا من مجتمـع خـاص– إعطاءنا نظريـة اجتماعية ذات صحـة عامة».[35]

وهـذا تمامًـا ما ينطبق على الحقل السـياسي، فعلى سـبيل المثـال لو تتبعنا خمـس ثـورات شـعبية ناجحة، ووجدناهـا كلها تشترك في وجـود قيادة مسـبقة للثـورة، فهـل يمكن الحكـم على أي ثورة قادمـة بأنها لن تنجح

34 عبد الرحمن بن خلدون، العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، ط1، ج1، 1981). ص746.

35 جيوفـاني بوسـينو، نقـد المعرفة في علم الاجـتماع، ترجمة محمد عرب، (بيروت: مؤسسـة المجد، ط2، 2008). ص42

إلا بوجود قيادة؟ لا نستطيع ذلك، فالأمر يتوقف على عوامل عديدة، منها طبيعة الحياة السياسية في المجتمع، ومستوى الوعي، وطبيعة الوحدات الاجتماعية وتوازناتها، وطبيعة الهويات الفرعية، ومدى تحقق الإجماع الوطني على مطلب الثورة، وغير ذلك. ولنفترض أننا استقرينا الدول المتوسطة فوجدنا أن ثمانين بالمئة منها تحل مشاكلها مع الدول الصغيرة المجاورة لها بالحل العسكري، فهذا لا يجعلنا نتوقع أبدًا أن تركيا ستحل خلافها مع أرمينيا حلاً عسكريًا، ولا أن إيران ستحل مشاكلها مع أذربيجان حلاً عسكريًا. الأمر يتوقف على طبيعة النظام السياسي وطبيعة صانع القرار، وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية لكلا الطرفين، وطبيعة التركيبة المجتمعية في كلا البلدين، وعلى غير ذلك من العوامل. وهكذا نجد أن الاستقراء وحده لا يملك مشروعية التعدية، وإنما لكل سياق معطياته المتفرّدة.

ومن المهم أخيرًا أن نقول إن الاستقراء إذا كان مبنيًا على حالات كثيرة مختلفة، فإنه يكون ذا جدوى مع الظواهر الشعبية أكثر منه مع الفاعلين؛ لأن احتمالات سلوك الجماعة أقل من احتمالات سلوك الفرد، فالجماعة عادةً تتصف بالعقلانية في ضوء التفسير المجتمعي للعقلانية، أما الأفراد فيمكن أن يذهبوا إلى خيارات لا نهائية، نتيجة اختلاف دوافعهم وطبائعهم النفسية وتصوراتهم لأنفسهم والآخرين.

المبحث الثالث: ما جدوى النظرية في التفسير والتنبؤ؟

في المبحث السابق حاولنا مساءلة «إمكان» النظرية، وفي هذا المبحث سنسعى لمساءلة «جدوى» النظرية، فقد اعتاد الباحثون على تصدير أبحاثهم بالأطر النظرية التي تتضمن إجابة مسبقة يفترضون قدرتها التفسيرية لإشكال البحث، وبعضهم يتكلّف إحضار النظرية تكلّفًا لاعتقاده أن وجودها مؤشر على جديته الأكاديمية! ولا يخفى دور ما يسمى «التقاليد الأكاديمية» في إكراه الباحثين على هذا المسار.

والباحثون يستعملون النظريات لإنجاز وظيفتين أساسيتين:

الأولى: وظيفة التفسير

الثانية: وظيفة التنبؤ

فالنظرية إما أن نلجأ إليها لتفسير الظاهرة أو للتنبؤ بها، فهي إما تجيب على سؤال: لماذا حصل؟ أو: ماذا سيحصل؟ ولا جدال في أهمية هاتين الوظيفتين، ولكن الجدال في مدى إمكان أن تكون النظرية أداةً لتحقيقهما، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة مناقشته في النقاط القادمة.

أولاً: النظرية والجدوى التفسيرية

المقصود بالتفسير الكشف عن أسباب الأفعال والظواهر الاجتماعية[36]، والتفسير هو الذي يصنع المعنى للظاهرة، إذ الظاهرة بلا تفسير لا معنى لها، فحين يرتبط متغير بظاهرة دون وجود تفسير لارتباطه فإن هذا الارتباط يكون بلا معنى؛ كارتباط غياب الحرب في الدول الديمقراطية، فهذا لا يكون له معنى إلا حين يُفسّر هذا الارتباط وفقًا لنظرية السلام الديمقراطي مثلاً. فالتفسير مطلب أساس بلا شك، بل هو «العملية المحورية في العلم» على حد تعبير ناصيف نصار[37]، وإذا كانت وظيفة التفسير مهمة وجوهرية، فهل تصلح النظرية للقيام بهذه المهمة؟

يتطلب الجواب على هذا السؤال أن نفهم طبيعة النظرية في العلوم الاجتماعية، والتي تختلف عن نظيرتها في العلوم الطبيعية، ففي النظرية الاجتماعية نبحث عادةً عن «الصلاحية»، أما في النظرية الطبيعية فالبحث عادةً عن «الصحة». فمثلاً كانت النظرية سابقًا تقوم على أن الأرض هي مركز الكون والأجرام السماوية تدور حولها، واستمرت هذه النظرية إلى أن جاء نيكولاس كوبرنيكوس بنظرية أخرى فبطلت

36 فليس المقصود بالتفسير هنا تيار «التفسيريون» المعروف بين أوساط منظري العلاقات الدولية، وإنما المقصود التفسير كوظيفة عقلية، وبالتالي لا نفرق هنا بين Causes و Reasons. للتوسع حول التفسير كتيار يراجع: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص82.

37 ناصيف نصار، منطق السلطة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2018). ص320

النظريـة الأولى. وكانـت هنـاك نظريـة الأثير المضيء التـي تـفترض أن موجـات الضـوء لا تنتقل إلا بوسـيط يسـمى الأثير المضيء، ثـم بعد ذلك اكتشـفوا خطـأ هـذه النظريـة وتخلـوا عنها.

لكـن ليس هذا دأب العلوم الاجتماعيـة؛ لأن النظرية في العلوم الاجتماعية لا تكـون خاطئـة بقدر مـا تكون قـاصرة؛ والسـبب في ذلك أنهـا انطلقت مـن واقع مـعين لاحظته وتحققـت منه، وبالتـالي هي صحيحـة على الأقل بمقـاس ذلـك الواقـع الـذي تحققـت منـه (إن لم تتحقـق منـه فهـي مجـرد فرضيـة). ولكن لأن هـذا الواقع غير مضمون التعميم في سـياقات أخرى فـإن النظريـة سـتبقى دائمًا بحاجـة إلى دليل إضـافي لإثبـات صلاحيتها في سـياق جديد.

ولأن مشكلة النظرية الاجتماعية في تأكيد صلاحيتها وتعدية مضمونها، فـإن ذلـك يجعلنا نتسـاءل عـن جدوى اللجـوء إليها للتفـسير. بمعنى آخـر: إذا كان الهـدف مـن الاسـتعانة بالنظرية أن نسـتعملها في تفسير الظاهـرة، فهـذا أمر لا يمكن حسـمه إلا بعد دراسـة الظاهرة نفسـها، فما الفائـدة حينهـا مـن الاسـتعانة بهـا؟ وإذا قلنـا إن الفائـدة تتمثل في اختبـار صلاحيـة النظريـة فـإن الإشـكال سـيبقى قـائمًا، فلـو اختبرت النظريـة في حالـة (أ) وتـبين أنهـا صالحـة للتفـسير، فهـذا لا يعنـي أني أسـتطيع آليًـا اسـتعمالها في تفـسير حالـة (ب)، بـل يجـب أن أتأكد من صلاحيتهـا، وهـذا لـن يتحقق إلا بعـد البحث!

وهكـذا يتـبين أن جعـل اختبـار النظرية هدفًـا ليس له جـدوى كبيرة؛ لأنـك لا تقيـم هـذا الاختبـار مرةً واحـدة وتكتفي كما هـو النظرية في العلـوم الطبيعيـة، بـل يجب أن تعيده في كل دراسـة لتكتشـف الجواب بعـد انتهـاء البحـث لا قبلـه. فلـو أردت دراسـة كيفية وصـول صدام حـسين إلى السـلطة، بماذا ينفعنـي أن ألجأ إلى نظريـة العصبيـة عند ابن خلـدون كإطـار نظري للدراسـة؟ لأنـه يمكن أن يكـون صدام وصل إلى السـلطة دون عصبية بالمفهوم الخلدوني، ويمكن أنه وصل مسـتعينًا بهـا، فـإن كان وصـل دونهـا عرفت أنهـا غير صالحـة، وإن كان وصل بهـا عرفـت حينهـا أنهـا صالحـة، لكني لم أصـل لذلك إلا بعد دراسـة الموضوع!

ولـو أردنـا مـثلاً تفـسير النزعـة الإجراميـة لـدى أحـد صنـاع القـرار فسـنجد أنفسـنا أمـام نظريـات كـثيرة تدّعـي التفـسير، فهنـاك النظرية البيولوجيـة، التـي تـرى أن المجـرم تعتريـه إكراهات بيولوجيـة تدفعه للإجـرام، وهنـاك النظريـة النفسـية الفرويديـة التـي ترى أن الإنسـان يمتلـك منـذ مولـده طاقـة عدوانيـة، وهـذه الطاقـة العدوانيـة إذا لم تفـرغ سـوف تخـرج بصـور عدوانيـة كالقتـل أو الاغتصـاب، وتاليًـا فـإن الجرائـم كلهـا مظاهـر لانفجـار الطاقـة العدوانية. وهنـاك نظرية الإحبـاط العدوانيـة Frustration Aggression Theory، وهـذه النظريـة تـرى أن المجـرمين هـم أنـاس تعرضـوا لإحباطـات متكـررة، وتاليًـا الدافـع للجريمـة هـو التعـبير عـن ذلـك الإحبـاط، وهنـاك نظريـة

التفسير الاجتماعي للسلوك الإجرامي التي ترى أن الجريمة نتيجة الضغوط الاجتماعية ونحوها.

فلو اعتمد الباحث على أي نظرية مسبقة فإنه في النهاية لن يحكم على الظاهرة إلا بعد دراستها، فماذا يستفيد الباحث من تأطير بحثه منذ البداية بإحدى هذه النظريات ما دام أنه لن يستطيع الوصول إلى التفسير الحقيقي إلا بعد دراسة الظاهرة؟ وقد ألف ديفيد باتريك كتابه ذائع الصيت «علم النفس السياسي» وحاول من خلاله مناقشة النظريتين الأساسيتين في تحليل موقف الفاعل السياسي، النظرية الموقفية والنظرية النزوعية، ثم بعد استعراض واسع لتطبيقاتها ذكر أنه لا يمكن التعويل على أحدهما بنحو مطلق، فهناك أمثلة تبرهن النظرية الأولى، وأمثلة تبرهن النظرية الثانية، وبالتالي «لن يخرج أحد رابحًا» على حد تعبيره.[38]

هكذا نكتشف ضآلة جدوى التعويل المسبق على النظرية في تفسير الظاهرة، وأننا بذلك نخدم النظريات أكثر مما تخدمنا.

وربما يُقال هنا: إن اللجوء إلى النظريات واختبارها مفيد لتحقيق التراكم المعرفي الذي لا يتحقق إلا بتكرار الاختبارات. هذا صحيح بلا شك، لكنه ليس مقصودنا في هذه الدراسة، فهذه الدراسة معنية بسؤال واحد، وهو علاقة النظرية في تحقيق وظيفة التفسير،

38 ديفيد باتريك، علم النفس السياسي، ص384.

أمـا إذا كان البحـث يهـدف لخدمـة النظريـة، فهـذا هـدف مشروع بلا شـك، لكـن كما ذكرنـا تـوًا أن نجـاح النظريـة في الاختبـار في سـياقٍ مـا، لا يمنحهـا مشروعية تعميـم مضمونها في سـياقات أخرى إلا من خلال التأكـد المسـبق مـن توافـر شروط نجـاح النظرية.

ثانيًا: النظرية والجدوى التنبؤية

التنبـؤ هو اسـتشراف مآل الفعل الإنسـاني بنـاء على قواعد موضوعية. واشتراط وجـود «قواعـد موضوعيـة» هـو الـذي يميز التنبـؤ العلمي عـن سـائر ضروب التنبؤات، كالتخمين والسـحر والكهانة.

ولا شـك أن الاسـتثمار الأقصى للعلـوم يتمثّـل في قدرتهـا على التنبـؤ، ذلـك أن «المعرفـة من أجـل التنبؤ، والتنبؤ من أجـل القدرة».[39] لكن طمـوح العلـوم الاجتماعيـة للتنبؤ لا يسـاوي طموح العلـوم الطبيعية؛ لأن الأخيرة نجحـت في أن تصـل بالتنبـؤات إلى دوائـر اليـقين، أمـا العلـوم الاجتماعيـة فقد تحمّسـت للوصـول إلى التنبـؤات اليقينية حين انخدعـت بطموحات أوغسـت كونت الذي اغتر وانتشـى بانتصارات العلـوم الطبيعيـة على يـد نيوتـن ورفاقـه فأرادها أن تزحـف إلى أرض العلـوم الاجتماعيـة،[40] فقـرر أنه يجب «فهـم الظواهـر الاجتماعية دائمًا

39 جـان فرانسـوا دورتيـه، أوغسـت كونت مبتدع السيسـيولوجيا، ضمن كتاب «علـم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشـؤون اليومية» ترجمة: إياس حسـن (بيروت، دار الفرقد، ط3، 2021). ص31

40 يقـول أوغسـت كونـت: «يجب أن نلاحظ بشـكل خاص أنـه كان على نهضة العلـوم الطبيعية المدهشـة ــ وفي مقدمتهـا الكيميـاء ــ أن تسـعى تلقائيًـا لأن توسّـع المفهـوم الأسـاس للقـوانين الوضعيـة». أوغسـت كونـت، دروس في الفلسـفة الوضعيـة، ترجمة نبيل أبو صعب (دمشـق، دار الفرقـد، ط1، 2020) ج4، ص140.

وكأنها خاضعة حتمًا لقوانين طبيعية حقيقية، مستوجبة بانتظام توقعًا عقلانيًا».[41] ولذلك كان يراهن على أنه سيبني السياسة على قواعد يقينية، بل إنه كان صريحًا في طموحه حين كان يريد تسمية علم الاجتماع بالفيزياء الاجتماعية لولا أن أحدًا سبقه بهذه التسمية فعدل عنها إلى «علم الاجتماع».

والواقع أن طموح العلوم الطبيعية لنقل تنبؤاتها الظنية إلى اليقين طموح مشروع بلا شك، وليس تاريخ تقدّم العلوم الطبيعية إلا تاريخ تحولات من الظن إلى اليقين، لكن لا يمكن للعلوم الاجتماعية أن تغار منها وتسعى سعيها، فالظن فيها سيبقى ظنًا إلى الأبد. والسر في ذلك -كما ذُكر سابقًا- أن العلوم الطبيعية تدرس الطبيعة، والطبيعة لها قوانين، والقوانين تنتج حتمية، ولذلك يمكن تفصيل التنبؤ على مقاس تلك الحتميّة. أما العلوم الاجتماعية فهي تدرس الإنسان، والإنسان له إرادة حرة، والحرية تقتضي تعدد الخيارات، وتعدد الاختيارات يربك التنبؤ. فمن يدرس الموضوعات الطبيعية يمكنه يومًا اكتشاف قوانينها والوصول إلى اليقين، لكن من يدرس الإنسان فستبقى حريته عائقًا جوهريًا في التنبؤ بمآلاته كما سبق إيضاح ذلك.

إذن التنبؤ الاجتماعي لا يساوي نظيره الطبيعي، وهذا لا ينفي إمكان التنبؤ، ولكن يثبت حدوده. وليس في ذلك منقصة، إذ ليس

41 أوغست كونت، المرجع السابق، ج4، ص172.

المطلوب من الباحث الاجتماعي أن يكون كاهنًا يقول: ستحصل ثورة فتحصل، ستندلع حربا فتندلع، وليس المطلوب منه أن يكون مثل عالم الأرصاد الذي يخبرنا بالدقيقة والثانية متى سيحصل الكسوف والخسوف. ليس المطلوب ذلك، ليس لأننا لا نريد، ولكن لأننا لا نستطيع. وإنما المطلوب أن ندرس الظاهرة دراسة «موضوعية» و«علمية» بما يضمن الاقتراب أكبر درجة ممكنة إلى النتيجة الصحيحة، وحين نقول «موضوعية» فهذا وصفٌ للباحث الذي لا يجعل تحيزاته المسبقة تحكم نتائج بحثه، وحين نقول «علمية» فهذا وصفٌ لعملية البحث التي تستبعد كل فرضية بلا دليل.

وإذا كان التنبؤ الاجتماعي ممكنًا، فهل النظرية هي أداته الأفضل؟ الواقع أن النظرية إذا لم يثبت جدواها في التفسير فلن يثبت جدواها في التنبؤ، بل عدم جدواها في التنبؤ أظهر وأجلى؛ لأن الاستعانة بها للتنبؤ قد يشوّش على معطيات الواقع بإجابتها المسبقة، لا سيما أنَّ صانع القرار قد يتصرف وفقًا لمحددات مختلفة عما تفترضه النظرية. وهذا الأمر ينطبق على معظم النظريات في حقل العلاقات الدولية، بما في ذلك النظريات الكبرى، فالواقعية التي تنطلق من فرضية أن صانع القرار يتحرك بحثًا عن المصلحة بآلية القوة، وأنه في سياق السعي إليها لا يلتفت إلى الأبعاد القانونية أو الأخلاقية، والليبرالية التي تستند إلى العقلانية وتفضيلات التبادل السلمي للمصالح واحترام القانون الدولي، والبنائية التي تعتمد على البعد

الثقافي والهوياتي[42]، لو أخذنا إحدى هذه النظريات وأردنا توظيفها في التنبؤ بموقف الرئيس بوتين من توسيع الصراع مع بولندا مثلاً، كيف سندرك تحقق ذلك في صانع القرار إلا بعد دراسة تاريخ صانع القرار وحدود قدراته؟

ولو أخذنا مثلاً نظرية توازن القوى التي تفترض أن الدول تسعى دائما لتحقيق توازن قوى مع خصومها، وأردنا التنبؤ بسلوك صانع القرار الأرميني بعد أن حصلت أذربيجان على أسلحة نوعية من تركيا بناءً على هذه النظرية، فإننا سوف نتوقع من صانع القرار الأرميني أن يدخل في سباق تسلح ليحقق توازن القوى، لكن قد لا يتحقق ذلك بالضرورة، فربما يكون صانع القرار الأرميني جبانًا فيفضّل التهدئة على التصعيد، وربما يخشى من الكُلفة المالية لسباق التسلّح فتؤثر على الحالة الاقتصادية لبلاده، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على حظوظه الانتخابية.

هكذا نجد أنفسنا – بسبب حرية الفاعل ونسبية دوافعه – غير قادرين على الاكتفاء بالنظرية في تحديد السيناريو المرجح، وإنما الأمر يتطلب دراسة سياقية للفاعل نفسه، وهو ما يقوم به النموذج الإرشادي الذي سنوضحه بعد قليل.

42 ديفيد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013) ص47

ويمكن تشبيه شأن النظرية بالذي يتنبأ بنتيجة المباراة قبل بدئها، فهو يرى مثلاً أن النتيجة سوف تنتهي بهزيمة برشلونة أمام ريال مدريد بهدفين مقابل لا شيء، بناء على تقييمه لإداء الفريقين في المباريات السابقة. الآن ما فائدة هذا التنبؤ؟ ليس له أي فائدة سوى إشباع فضول المتابع، أما النتيجة فلن تُعرف إلا من خلال متابعة المباراة إلى أن تنهيها صافرة الحكم. وهكذا هي النظرية إلى حدٍ بعيد، تقدم تنبؤًا لا يمكن التحقق منه إلا من خلال دراسة الفاعل نفسه، أي بعد أن يكون الأمر تحصيل حاصل.

ولنأخذ مثالاً آخر، وهو نظرية المترقب (Prospect Theory) التي جاءت بها روز مكديرموت (Rose Mcdermott)، وطورها دانيال كانمان(Daniel Kahneman) .[43] حاولت هذه النظرية أن تجيب على سؤال: متى يخاطر صانع القرار؟ ترى هذه النظرية أن الأمر يتوقف على طبيعة وعي صانع القرار بوضعه، هل هو في وضع الخاسر أو في وضع الرابح؟ تفترض النظرية أن صانع القرار يبدأ بالمخاطرة حين يشعر بأنه في وضع الخاسر، أما حين يشعر بأنه في وضع الرابح فإنه سيتجنب المخاطرة. ويمكن أن نشبّه المسألة بوضع مدرب فريق كرة القدم، حين يكون فريقه خاسرًا فإن الأدعى في تلك الحالة أن يدفع بخطة هجومية متهورة، لأنه في وضع الخاسر، ولكن لو كان فائزا أو متعادلاً فلن يكون متقبلاً للمخاطرة.

43 Daniel Kahneman and Amos Teversky, Prospect Theory: an Analysis of Decision under Risk, pp. 263- 291.

لكـن هـذه النظرية لا يبدو مـن النافع الانطلاق منهـا؛ لأنه ربما يكون صانـع القـرار في وضـع الخاسر ومع ذلك لا يتقبـل المخاطرة، إما لأنه أصلاً لا يعتقـد أنـه في وضـع الخاسر، وإمـا أنـه يخشـى أن المخاطـرة سـتجلب لـه مزيـدًا مـن الخسـارة. فـإذن حتـى لـو اتفقنا أن الشـعور بوضـع الخاسر يـؤدي إلى المخاطـرة فـإن هـذا لا يكفـي؛ لأنه لا يجيب على سـؤالين: كيـف نجـزم بـأن صانـع القـرار مقتنـع بأنـه في وضـع الخاسر؟ ومـا مسـتوى الخسـارة الـذي يدفع صانع القـرار للمخاطرة؟ مـا دام أن النظريـة لا تمنـح جوابًـا على هذين السـؤالين فإن الانطلاق منهـا لا يفيد شـيئًا عمليًا.

وقـد حـاول جـاك هايمانـز (Jacques Hymans) أن يطـور نظرية للتنبؤ على الأقـل في مجـال تطويـر القدرات النووية، فـرأى أن الذهاب باتجاه تطويـر القـدرات النوويـة لا تظهـر إلا مـع فئـة واحـدة مـن القـادة، وهـم القوميون التعارضيـون Oppositional Nationalists، ويقصد بهم أولئـك الذيـن يملكـون رؤى متشـددة تجـاه خصومهـم (منطـق نحن وهـم). ولذلـك يـرى أن إيران في عهـد أحمدي نجـاد وكوريا الشمالية في عهـد كيـم إيـل سـونغ سـيملكان النـووي.[44] لكـن هـذه النظريـة تغيّـب تـأثير القيـود السـياقية التـي تـعتري صانـع القـرار، ولذلـك لم يصـدق تنبـؤه في حالة أحمدي نجاد، فصحيح أن نجاد يتصف بالقومية التعارضيـة في زمـن رئاسـته، لكـن هـذا لا يكفـي لحسـم خياراتـه إلا

44 Jacques Hymans, The Psychology of Nuclear Proliferation: Identity, Emotions and Foreign Policy (New York: Cambridge University Press, 2006).

مـن خلال دراسـته وفقًـا للنموذج الإرشـادي الذي سـنقترحه في هذه الدراسة.

أمـا جـورج هومانز فقـد حـاول أن يعالج الموضوع مـن خلال إضافة مقدمـة كبرى Major Premise تضفـي عليها خاصيـة التعميم،[45] فمثلاً لـو قلنـا: لماذا لم يقـرر ترمـب إسـقاط النظـام الإيراني في حـرب يونيو 2025؟ سـيكون الجواب أن ذلك لم يكن من مصلحته في ذلك الوقت.

هـذه المسـألة تبـدو جزئيـة لا يُقـاس عليهـا، وهنـا يـقترح جـورج إضافة مقدمـة كبرى سـابقة، كأن نقـول مثلاً: كل مـن لا يرى مصلحتـه راجحة في فعـلٍ مـا فإنـه مـن المرجـح ألا يفعلـه، والمقدمـة الثانيـة: ترمـب لم يـر مصلحتـه راجحـة في إسـقاط النظـام الإيـراني، فـإذن النتيجـة أنـه لـن يسقطه .

لكـن هـذا المـقترح لا يحـل الأمـر؛ لأن السـؤال: وكيف نعـرف أن ترمب يـرى فيهـا مصلحة أو لا يرى! فلا شـك أن الناس عمومًـا تتبع مصالحها، هـذا ليس اكتشـافًا مدهشًـا، لكـن المعضلة أننـا لا نعرف ما هـي المصلحة بمنظـور صنـاع القـرار إلا بعد دراسـتهم فـرادى، وهكذا نعـود جميعًا إلى المربع الأول.

45 جورج هومانز، طبيعة العلوم الاجتماعية، ص62.

المبحث الرابع: النظريات إضافة مجانية أم إضافة مكلفة؟

يمكن هنا أن نرفع سقف المرافعة ضد النظرية، ونقول إن النظرية حين تكون إطارًا مسبقًا للبحث فإنها لا تكون مجرد جهد غير مثمر فحسب، بل تكون إضافة مكلفة تضر بموضوعية البحث ودقته؛ لأن تأطير البحث بنظريةٍ ما يؤدي إلى إشكالين:

الإشكال الأول: استثارة التحيّز

نعني باستثارة التحيّز الميل غير الواعي عند الباحث لإثبات منطقية اختياره للنظرية، وهي قريبة مما يسمى في علم النفس الانحياز التأكيدي Confirmation bias.[46] فالباحث مثلاً قد يأخذ نظرية العصبية عند ابن خلدون لتفسير حالة السلطة في بلدٍ ما، ولكن حين يبدأ البحث يكتشف أن النظرية لا تمتلك الكفاءة التفسيرية، فيضطر حينها إلى التكلّف والتحوير في معطيات الواقع كي تتلاءم مع النظرية التي اختارها ليثبت جدواها وأهليتها. وهذا معتاد عند كثير من الباحثين. يقول ديفيد باتريك: «البشر يميلون إلى تفسير الأدلة على نحو ينسجم مع اعتقاداتهم القائمة، وإلى إهمال المعلومات التي لا تنسجم مع تلك الاعتقادات».[47] وذكر كذلك أن «هناك

46 تعرّف الجمعية الأمريكية لعلم النفس الانحياز التأكيدي بأنّه: «النزعة إلى جمع المعلومات أو تفسيرها بشكل انتقائي يؤكد المعتقدات أو التوقعات أو الفرضيات السابقة». يُنظر:
American Psychological Association ,*APA Dictionary of Psychology*, s.v. "confirmation bias, https://dictionary.apa.org/confirmation-bias

47 ديفيد باتريك، علم النفس السياسي، ص364.

رغبة دائمة في جعل الدليل يناسب النظرية أكثر من الرغبة في ترك الدليل يمد النظرية بالدعم أو بالدحض دون تطويع».[48]

وهذا الأمر ليس خاصًا بالباحثين، بل حتى صناع القرار يرفضون في كثير من الأحيان المعلومات التي تأتي إليهم حين يجدونها تخالف قناعاتهم المسبقة؛ ولا يفلح الأمر إلا مع الإلحاح المتكرر.

إذن وجود النظرية مسبقًا قد يحول دون النظر بتجريد لمعطيات الواقع، فتصبح المعرفة الناشئة عن دراسة فاعلين آخرين آسرة له في فهم سلوك فاعل جديد لم تُسبق دراسته وفقًا لمحدداته الذاتية والسياقية.

الإشكال الثاني: تسرّب التحيّز

لا تكاد تخلو نظرية من تحيزاتها المستبطنة، سواء على المستوى الوصفي أو التفسيري أو المعياري، وهذه نتيجة طبيعية لمنطق النسبية الذي يحيط بالنظرية، فهي بالضرورة ناشئة عن واقع معين، وثقافة معينة. وهذا التحيز الذي تستبطنه النظرية ثمة إمكان لتسرّبه لوعي الباحث، لا سيما إن كانت النظرية ذات هالة في مجالها بما يؤثر سلبًا على استقلال الباحث وموضوعيته في التعامل معها. وقد تحدث ألفن جولدنر (Alvin Gouldner) عمّا يسميه «الافتراضات الضمنية» background assumptions التي لا مفر منها، «فسواء أحب علماء

48 المرجع السابق، ص160.

الاجتماع ذلك أم كرهوه، عرفوه أم جهلوه، ففي النهاية سوف ينظمون بحوثهم بالنظر إلى افتراضاتهم المسبقة».[49]

وتزداد احتمالية تسرّب التحيّز حين نتذكر أن «التّقليد عريق في الآدميّين وسليل» على حد تعبير ابن خلدون.[50] ولذلك نجد كثيرًا من الباحثين يستعير النظرية كما هي، لا يحمل هم مساءلتها ومفاتشتها بقدر ما يحمل هم تطبيقها وتمثّلها، وإذا كانت الحاسة النقديّة ضعيفة في المجمل، فإن ذلك أدعى لتسرب تحيزات النظريات دون شعور الباحثين بها.[51]

فعلى سبيل المثال يمكن أن يعتمد الباحث على نظرية مارك بلوخ (Marc Bloch) التي مفادها أن العادات والتقاليد تصنع وهم الاستمرار من أجل إخفاء التغير الاجتماعي، فقد يأخذها الباحث ويؤمن بها وتهيمن على وعيه دون أن يشعر، في حين واقعه يسير على العكس، فإذا كان مارك يرى أن العادات تخلق وهم الاستمرار لتخفي التغيرات الاجتماعية، فربما يكون

49 ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة علي ليلة (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2004). ص79.

50 عبد الرحمن بن خلدون، العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، ط1، ج1، 1981). ص6.

51 جدير بالذكر في هذا السياق الإشارة إلى محاولة نقدية أجراها مجموعة من الباحثين في مركز ابن خلدون للاستدراك على بعض المقولات الخلدونية المتعلقة بنشأة الدولة وسقوطها، وذلك من خلال تطوير إطار نظريّ يحتمل التحولات المحلية والعالمية الطارئة على الدولة العربية. ينظر: التيجاني عبد القادر، وآخرون. استدراكات على النموذج الخلدوني: تطبيق على الحالتين اليمنية والتونسية. مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 2024. https://shorturl.at/MjiPx

المجتمع الخليجي مثلاً يسير عكس ذلك، بأن يخلق وهم التغير الاجتماعي ليخفي استمرار تمسكه بالعادات والتقاليد!

ويتعزز هذا المنحى إذا أخذنا بالاعتبار فكرة «العقلانية المحدودة» وكذلك فكرة «سلوك الاستكفاء» اللتين نظّر لهما عالم النفس هربرت سيمون (Herbert Simon)،[52] وخلاصتهما أن الإنسان حين تتكاثر أمامه الخيارات فإنها لا يبدي النظر الكافي فيها جميعًا، وإنما يكتفي عادةً بالموازنة بين خيارين أو ثلاثة، وذلك في إطار عقلانيته المحدودة بطبيعة الحال.

إذن، يمكن القول أن وجود النظرية بشكل مسبق يخلق مشكلتيّ استثارة التحيّز وتسرّبه، وهذا ما يجعل النظرية ليست مجرد إضافة مجانية فحسب، بل إضافة مكلفة ربما تصل كلفتها إلى حجب وعي الباحث عن الواقع، فلا يراه كما هو، بل كما خيّلت له النظرية، وهو بطبيعة الحال يؤدي إلى نشوء وعي مزيف عن الواقع.

52 Herbert A Simon, Models of Bounded Rationality: Emperically Grounded Economic Reason (Mit Press, 1997).

المبحث الخامس: من التفكير بالنظرية إلى التفكير بالنموذج

ربما بدا الحديث السابق وكأنه إعلان لقطيعة تامة مع النظريات، ولذلك ثمة حاجة هنا للمسارعة بدفع هذا الوهم، فليس الغرض نفي قيمة النظرية وجدواها، لكن القصد مساءلة التموضع السليم للنظرية في نظام البحث وخصوصًا في السياق السياسي الدولي. فالنظرية بلا شك لها قيمة ظاهرة تتجلى في توسيع مدارك الباحث ومساحات تفكيره، هذا أمر لا يمكن إنكاره، لكن ما هو محل الإنكار أن تصير النظرية أداةً للتفكير، ونعني بأداة التفكير أن يختارها الباحث إطارًا نظريًا مسبقًا للتفكير في محل البحث؛ فينظر للواقع من خلالها وبها.

والذي يمنع النظرية من أن تكون أداة للتفكير هو أن أداة التفكير يجب أن يتوافر فيها عنصران:

الأول: الإطلاق، بألا تكون متحيّزة لفرضيات مسبقة.

الثاني: العموم، بألا تكون خاصة بسياق معين.

وهذا الشرطان لا يتوافران في النظرية التي تكون عادةً متحيزة ونسبية؛ أما تحيزها فلأجل الافتراضات الضمنية عند الباحثين، وأما نسبيتها فلأجل اختلاف المعطيات السياقية، ولذلك لا يصح أن تكون النظرية أداةً للتفكير يرى الباحث معطيات واقعه من خلالها،

فقد تجعله يرى الأشياء خلاف ما هي عليه، وبذلك تكون سببًا في نشوء وعي مزيف. فمثلاً لو رأينا حالة التبعية العربية للمنظومة الغربية، فهنا يمكن الاتكاء على المقولة التفسيرية لابن خلدون بأن المغلوب مولع بالغالب، لكن هذا قد لا يعكس الواقع، فقد تكون هناك أسباب أخرى أمنية أو اجتماعية أو سياسية أدت إلى ذلك.

أما الذين يقولون إنه لا بحث بلا نظريات، ولا بد من نظرية تؤطر البحث، فهؤلاء في الحقيقة يخلطون بين النظرية والمنهج، فصحيح أنه لا بحث إلا بمنهج، ولكن ليس صحيحًا أنه لا بحث إلا بنظرية، بل المنهج يقتضي أن يكون البحث بلا نظرية مسبقة حتى يستقيم في إصدار نتائجه دون الوقوع في فخ التحيزات الضمنية.

وإذا كانت النظرية لا تصلح أن تكون أداةً للتفكير؛ فما الذي يمكن أن يعوّل عليه الباحث في الحقل كأداة للتفكير؟

هذا يقودنا إلى الفكرة التي نقترحها في هذه الدراسة وهي فكرة النموذج الإرشادي كأداة تفكير بديلة وظيفيًا عن النظرية، فالفرضية التي تتبناها هذه الدراسة أن التنبؤ والتفسير لا يحتاج إلى نظرية بقدر احتياجه إلى نموذج، والمقصود بالنموذج هو دراسة شروط إنتاجسلوك صانع القرار من خلال البحث في إرادته وقدراته وطرائقه.[53]

53 لا شك أن الحديث هنا عن النموذج سيكون محدودًا بحقل هذه الدراسة، وهو الحقل السياسي، لكن الأمل أن هذه الدراسة الموجزة تفتح باب النقاش حول هذا النموذج لتستبين

لتوضيح ذلك نقول إذا عدنا إلى طبيعة القرار الإنساني سنجده نتيجة جدلية بين ثلاثة أمور: الإرادة والقدرة والطريقة، فالإنسان قد يريد فعل شيء ما لكنه لا يستطيعه، وقد يستطيعه لكنه لا يريده، فهو إما مقتدر بلا إرادة أو مريد بلا قدرة، ولا يتحقق الفعل إلا باجتماع الأمرين، وإذا اجتمع الأمران فإما أن يسعى للمطلوب بطريقة جذرية أو تراكمية. فإذا أردنا التنبؤ بموقف صانع القرار فإن علينا أن نفهم أولاً ماذا يريد، وما محددات تفكيره وأولوياته، ثم بعد ذلك نبحث في طبيعة قدراته لتحقيق ما يريد، ثم أخيرًا نبحث في الكيفية التي يعتاد على تحقيق أهدافه من خلالها.

وإذا كان القرار الإنساني هو نتيجة ثلاثية الإرادة والقدرة والطريقة، فإن دراسة موجهات الإرادة ومستويات القدرة وأنماط الأساليب ستجعلنا نصل إلى أقرب نقطة ممكنة لاستشراف القرار الإنساني.

بذلك إمكاناته وثغراته على حدٍ سواء، مما يتيح المجال بعد ذلك لتوسيع النموذج ليشمل سائر الحقول الاجتماعية.

محددات النموذج الإرشادي

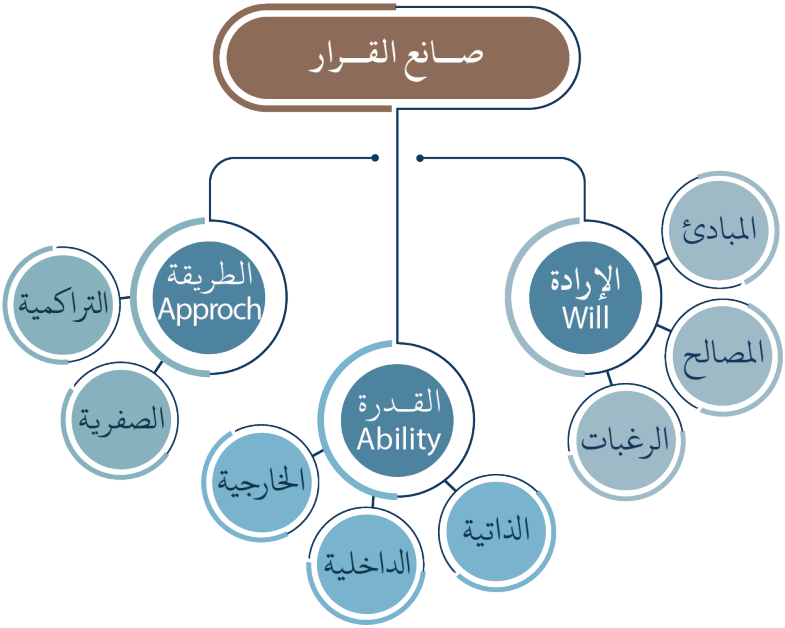

الركيزة الأولى: إرادة الفاعل

تكمن الركيزة الأولى في النموذج الإرشادي في إرادة الفاعل محل الدراسة، ويمكن إرجاع إرادة الفاعل إلى ثلاثة محددات:

المحدد الأول: المبادئ Principles، والمقصود بها الأفكار المعيارية التي يؤمن بها الإنسان عند تحديد موقفه من الخير والشر. والمبادئ ليست بالوزن ذاته دائمًا، فبعض المبادئ أثقل وزنًا من غيرها، وبعضها أثقل في مرحلة دون غيرها، وهلم جرا.

المحدد الثاني: المصالح Interests ، والمقصود بالمصلحة كل ما يحقق نفعًا غير متعلق بالمبادئ، وهي حاضرة على ثلاثة مستويات؛ مستوى صانع القرار نفسه؛ كتحقيقه بعض المكتسبات لأغراض انتخابية، ومستوى الدولة، كالدخول في الحرب لأجل نهب الثروات، ومستوى إقليمي/ دولي، كأن تتوافق مجموعة من الدول على إبقاء حالة الحرب مشتعلة في منطقة ما لأسباب متعلقة بالمصالح أو المبادئ أو كلاهما. وليس بالضرورة أن تتعارض المبادئ والمصالح، فقد يقتضي المبدأ أحيانًا ما تقتضيه المصلحة.

المحدد الثالث: الرغبات Desires، وهي مطلوبات المرء المرتبطة بعواطفه، كالكره والحب والطمع والخوف والحسد وغيرها من ضروب العاطفة. والرغبة محدد مهم في فهم السلوك الإنساني عمومًا، والسلوك الدولي على وجه الخصوص؛ وهو محدد يكاد يُغفل عنه في أدبيات حقل العلاقات الدولية، إذ يكثر التركيز على ثنائية المبادئ والمصالح باعتبارهما المحددين الوحيدين في صناعة القرار الدولي. وهذا الحصر غير دقيق، إذ يخبرنا التاريخ السياسي عن جنوح كثير من صناع القرار إلى خيارات تخالف مبادئهم ومصالحهم لأجل تحقيق رغباتهم، ولذلك ليس دقيقًا القول إن السياسة مبنية على المصالح وحدها، وإنما هي مزيج بين مصالح ورغبات ومبادئ.

والرغبة تختلف عن المصلحة، فالرغبة نتاج عاطفة، والمصلحة نتاج تعقّل. كما أن المرء يبتغي من المصلحة منفعة مباشرة، أما الرغبات

فغايتها إرضاء العاطفة بصرف النظر عن تحقق الفائدة والنفع. فمثلاً يمكن لرئيس دولة أن يرفض الوقوف مع دولة أخرى، مع أن مبادئه ومصالحه تقتضي ذلك، وإذا فتشنا عن السبب سنجده يعود إلى كراهية شخصية بينه وبين رئيس تلك الدولة. والعكس كذلك صحيح، فقد يقف رئيس دولة مع دولة أخرى لا لأجل مصلحة الدولة أو مبادئها، بل لأجل قوة العلاقة الشخصية بين الرئيسين.

وأخيرًا تعد الرغبة مفهومًا بسيطًا، في حين المصلحة مفهوم مركب، فالرغبة واضحة، إما حب أو كره، زهد أو طمع، أما المصلحة فهي مفهوم مركب متشابك، ولذلك يحار المرء نفسه أحيانًا في فهم مصلحته، لكنه لا يحار في فهم رغبته.

الرغبة	المصلحة
شخصية	قد تكون شخصية أو حزبية أو وطنية
ليس بالضرورة نافعة	نافعة بالضرورة
بسيطة وواضحة	مركبة ومعقدة
وجدانية	عقلية

هذه هي المحددات الثلاثة للإرادة الإنسانية، فكل قرار إنساني يدور في فلك هذا المثلث ولا بد، وإنما يختلف الناس في ترتيب هذه الثلاثية، فمن الناس من يقدم مبادئه على ما سواها، ومنهم من

يقـدم مصالحـه، ومنهـم من يقـدم رغباته، ولأن الإنسـان كائن مخيّر لا مـسيّر، فقـد يعيـد ترتيب هـذه الثلاثيـة في لحظـات مفاجئة.

طرق الكشف عن إرادة صانع القرار

المحددات الثلاثة التي ذكرناها توًا يجب أن تُفهم في إطار «تصوّرات» صانـع القـرار، ونعنـي بالتصـورات القناعـات الكامنة في وعـي الفرد والتـي تنتـج أفـكاره وممارسـاته وتحـدد كيفيـة فهمـه للأمـور، فالفـرد لديـه تصـورات تجـاه كل مـا في الحيـاة، وهـذه التصـورات هـي التـي تشـكّل كل معتقـدات الفـرد وممارسـاته، ولذلـك يقـول دوركايـم إن «الإنسـان مـن وجهـة النظـر الفيزيائية ليـس أكثر مـن منظومة خلايا، ومـن جهـة النظـر العقلية ليـس أكثر من منظومـة تصورات».[54]

ولذلـك يجـب أولاً التعـرّف على تصـورات صانـع القـرار، لأنهـا هي التـي تحـدد طبيعة نظر صانـع القرار لكل شيء، فلا يكفي أن ندرك أن صانـع القـرار يؤمـن بالمبـدأ الفلاني، بـل يجب أن نعـرف كيف يتصور هـذا المبـدأ؟ ولا يكفـي أن نقول صانـع القرار الـفلاني يتبع مصلحته، إذ لا يحيلنـا ذلـك إلى شيء مـا لم نـدرك تصوراتـه للمصلحة. وكذلك لا بـد مـن معرفـة كيـف يتصـور صانع القـرار النظامَ الـدولي؟ وكيف يتصـور تموضـع دولتـه في بيئتها الإقليميـة والدولية؟ ومـا تصوّره تجاه القضايـا الـكبرى في الأخلاق والديـن والتاريـخ والسياسـة وغيرهـا؟

54 دوركايم، قواعد في المنهج، ص304.

كل هـذه الأسـئلة وغيرهـا ينبغـي أخذهـا بـعين الاعتبار لاستكشـاف تصورات صانـع القرار.

لكـن السـؤال هنـا: كيـف نـدرك موقـف صانـع القـرار مـن هـذه الثلاثيـة؟ إذ لا يبـدو مفيـدًا اللجوء إلى النظريـات التقليدية، فهي وإن كانـت تقسّـم النـاس فعلاً، إلا أنّهـا لا تخبرك أي الأقسـام ينتمي إليها

صانـع القـرار الـذي تريـد التنبـؤ بقـراره. فالواقعيـة والليبراليـة مثلاً يتحدثـان عـن صنـفين في آليـات اسـتيفاء المصالح، هنـاك صنف يهتم بالقانـون الـدولي والمبادئ العامـة، وهناك صنف آخـر يؤمن بفوضوية النظـام الـدولي وتاليًـا يعـوّل على القـوة، لكننـا لـن نعـرف أن صانـع القـرار يتبـع أي النظريـتين إلا بعد دراسـة صانع القرار نفسـه، وهكذا نكتشـف أن النظريـة لا تمنحنـا أي امتيـاز فارق.

والواقـع أن الكشـف عـن إرادة صانـع القـرار يمكـن أن يتحقـق مـن خلال الطـرق الأربعـة الآتيـة:

الطريقـة الأولى: المعلومات المباشرة، بأن يحصل الباحث على معلومات مبـاشرة مـن المحيـطين بصانع القرار مما يكشـف عن طبيعة شـخصيته وتصوراتـه، وموقفـه من المحددات الثلاثـة وكيفية فهمه لها.

الطريقـة الثانيـة: التراكـم التاريخـي لصانع القرار؛ وتتمثـل بتتبع تاريخ سـلوك صانـع القـرار تجـاه الأحـداث المماثلـة لاسـتنباط طبيعـة ترتيبه

للمحـددات الثلاثـة، وتحليـل مضمـون خطاباتـه وحواراتـه المباشرة.

الطريقـة الثالثـة: المدخـل الفرويـدي، والـذي يعـوّل على مـا يسـمى السيرة النفسية (Psychobiography) أو التاريخ النفسي (Psychohisto-ry) لصانـع القـرار؛ فيتتبـع الباحث هنـا السيرة النفسـية لصانع القرار منـذ طفولتـه، وينظـر في المؤثـرات الأساسـية ليفهم مـن خلالها طبيعة محـددات تفـكيره؛ فكما يقول هارولد لاسـويل: «العلوم السياسـية من دون سير ذاتيـة هـي نـوع مـن التحنيط»[55].

الطريقـة الرابعـة: التفهّـم Empathy، بـأن يتقمّـص الباحـث موقـف صانـع القـرار ويضع نفسـه موضعه، فيفكر في كيفية التصرّف بحسـب طبيعـة الموقـف وخصائصـه. فلنفترض مـثلاً أن أوكرانيا كانت تسـعى للانـضمام إلى الناتـو، مـاذا ينبغـي أن يفعـل صانـع القـرار الروسي في هـذه الحالـة؟ هنـا يضـع الباحث نفسـه مـكان صانـع القـرار الروسي ويسـتظهر السـيناريوهات المحتملة.

هـذه هـي الطرق الأربـع التي يمكن مـن خلالها فهم شـخصية صانع القـرار، ولا شـك أن الطريقـة الأولى هـي الأفضـل لكونهـا مبـاشرة، لكنهـا تواجـه مشـكلة الإتاحـة The problem of access، إذ ليس من المتيسّر لعمـوم الباحـثين الوصـول إلى معلومـات من المقـرّبين لصانع القـرار، ولذلـك يعـوّل الباحثـون في التنبـؤات السياسـية على الطريقة

55 نقلا عن: ديفيد باتريك، علم النفس السياسي، ص44.

الثانية. فمثلاً حين نتتبع التراكم التاريخي لسلوك صانع القرار الإيراني سنجده لا يميل أبدًا إلى المواجهة العسكرية المباشرة حتى مع ضعف الطرف الآخر، وإنما يفضل دائمًا الضربات الموضعية – إن اضطر لذلك – أو التحرك من خلال وكلائه وحلفائه، لكنه في كل الأحوال لا يفضل أبدًا أن تكون الدولة الإيرانية نفسها جزءًا من أي مواجهة مباشرة. أما الطريقة الثالثة فهي الأضعف، وقد تجاوزتها مدارس علم النفس الحديثة، وقد تكون الطريقة الرابعة الحل الأخير في ظل غياب المعلومات والرصيد التاريخي.

الركيزة الثانية: قدرة الفاعل

ونعني بالقدرة مجموع إمكانات صانع القرار التي تسمح بتحقيق مراده، ويمكن تقسيم القدرة من هذه الزاوية إلى ثلاثة أنواع:

– **القدرة الذاتية:** وهي تشمل القدرات النفسية والعقلية في شخصية صانع القرار، فمن ناحية قد يتسم صانع القرار بالشجاعة أو الجبن، الأنفة أو الذل، الرضا أو الطمع، الصبر أو الجزع. ومن ناحية أخرى، قد يتصف بالذكاء أو الحماقة، الحكمة أو الجهالة، الحذر أو التهور، الانفتاح أو الانغلاق (الدوغمائية) وغير ذلك من الصفات التي تؤثر في صناعة القرار الإنساني. فربما يمتلك صانع القرار كل القدرات الداخلية والخارجية الكافية لردع دولةٍ ما عن تجاوزها، لكنه يتصف بالجُبن والتردد مما يجعلنا نميل إلى أنه لن يتحرك تجاه هذا التجاوز.

- **القدرة الداخلية:** وهذه متعلقة بمقدرة صانع القرار على تجاوز العوائق الداخلية، كطبيعة النظام السياسي، وعقيدة الدولة، وهوية المجتمع، وتوازنات الفاعلين السياسيين. فمثلاً قد يريد الرئيس الأمريكي عقد اتفاقية مع إيران، لكن لديه عائق داخلي يتمثل في الأغلبية البرلمانية، أو ربما يريد الرئيس إيقاف نزاع حربي في إحدى دول العالم، لكن ضغط شركات الأسلحة يمنعه من اتخاذ هذا القرار. والقدرة الداخلية ليست مهمة في النظام الديمقراطي فحسب، بل حتى في النظم غير الديمقراطية، فمثلاً قد يرغب صانع قرار في نظام شمولي أن يُشعل نزاعًا مع دولة أخرى، لكن يخشى من تأثير قبيلة كبيرة في مجتمعه، أو طائفة أو فئة عرقية أو غير ذلك.

- **القدرة الخارجية:** وهذه متعلقة بقدرة صانع القرار على تجاوز العوائق الخارجية، كمصالح القوى الكبرى أو القانون الدولي أو طبيعة قواعد الاشتباك الإقليمي ونحو ذلك. فمثلاً يمكن أن تكون تركيا قادرة ذاتيًا وداخليًا على توجيه ضربة لليونان في بعض الجزر المتنازع عليها، لكن تركيا تدرك أن ذلك يؤدي إلى توريطها مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو على الأقل تهديدها بالفصل السابع في دوائر مجلس الأمن، فتحجم عن ذلك مع امتلاكها القدرة الذاتية والداخلية.

هـذه مسـتويات القـدرة الثلاثـة التي تسـاعدنا على التنبـؤ باتجاه صانع القـرار في قضيـةٍ مـا، ولا شـك أن اسـتيعاب هذه القـدرات يحتاج إلى معرفـة مركبـة، فمـثلاً اسـتيعاب القـدرة الذاتيـة عنـد صانـع القـرار يتطلـب متابعـة لشـخصيته والمواقـف التـي يتعـرض لها، والمعلومـات التـي تُرصـد عنـه، وأمـا القـدرة الداخليـة فتُعـرف من خلال دراسـة طبيعـة النظـام السـياسي وأوزان الفاعـلين السياسـيين والهويـات المجتمعيـة الفرعيـة وغير ذلـك، وأمـا القـدرة الدولية فتتطلـب معرفة بالنظـام الإقليمـي والحلفـاء الدولـيين والقانـون الـدولي ونحـو ذلك.

ولا يوجـد تلازم بين هـذه القـدرات الثلاث، فقد يكـون صانع القرار قويًـا في المجتمـع الـدولي ولا يبـالي بالتحديـات الدوليـة لكنـه عاجـز في الدائـرة الداخليـة، إمـا بسـبب طبيعـة النظـام السـياسي أو بسـبب مهـددات أخـرى. وقـد يمتلـك صانـع القـرار قـدرة داخليـة ودوليـة على اتخـاذ القـرار لكـن طبيعته الشـخصية التي تميـل إلى التردد والجبن تحـول دون ذلك.

لكـن في كل الأحـوال يجـب أن تؤخـذ هذه المسـتويات الثلاثـة وحدةً واحـدة، ولا يصـح الاكتفـاء بأحدهـا في صناعـة التنبـؤ، وهـذا الخطأ يقـع فيـه بعـض الباحـثين حين يختـزل تحليل قـدرات صانـع القرار في أحـد المسـتويات الثلاثـة، فيـأتي عنـد صانـع قـرار مسـتبد فيعتقـد أنه قـادر على فعـل مـا يشـاء، لكنـه لا ينتبـه لضعـف قدراتـه النفسـية أو

وجـود قيـود مجتمعيـة وثقافيـة تمنعـه من فعل مـا يريد.

الركيزة الثالثة: طريقة الفاعل

قـد يمتلـك صانعـو القـرار الهـدف ذاتـه، لكـن نجـد اختلافًـا كـبيرًا في سياسـاتهم، ليس بسـبب اختلاف المبادئ والمصالح، بل بسـبب اختلاف طرائقهـم في الوصـول إلى مبادئهم ومصالحهم. وهناك طريقتان يسـلكهما صانـع القرار في تحقيـق غاياته:

الطريقـة الصفريـة: وهـي الوصول المبـاشر والسريع للهـدف، فلا يعتمد على التـدرج في تحقيـق المكاسـب، بـل يتجـه إليهـا مبـاشرة، وهي طريقة حـادة وذات كلفـة عاليـة، وتنشـأ عنها آثـار جوهرية. ومـن أمثلة متبعي هـذا الأسـلوب الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترمـب والرئيـس الفنـزويلي هوغو تشـافيز.

الطريقـة التراكميـة: وهـي الوصول التدريجي والمـرن للهدف، فهو يعتمد على أسـلوب المكاسـب المتراكمة، ومـن هؤلاء الرئيس التركـي أردوغان ورئيـس الوزراء الماليزي السـابق مهاتير محمد.

ومعرفـة أي الطريقـتين يسـلك صانـع القـرار يُسـعف كـثيرًا في التنبـؤ بمواقفـه، فمـثلاً حين تُـدرك دولـة قويـة أن دولة ضعيفـة تتآمر عليها فلا نشـك أن صانـع القـرار سـوف يتحـرك لإبطـال هـذا التآمر، لكن ما سـنختلف فيه هو الأسـلوب الذي سـيعوّل عليه للوصول إلى هذه

النتيجة، هل سيلجأ إلى ردة فعل سريعة من خلال توجيه ضربة مباشرة أو سيبدأ بتنسيق انقلاب على النظام أو سيلجأ إلى تحييد هذا الخطر بطريقة تدريجية؟ هذا كله يعتمد على معرفة أي الأسلوبين يتصف به صانع القرار.

هذه هي الركائز الثلاث التي ينبني عليها النموذج الإرشادي، وواضح أن النموذج مفصّل على مقاس التنبؤ في أساسه، لكن هل يصلح النموذج للتفسير كذلك؟

الواقع أنه صالح، لكن في حالة التفسير لا نحتاج إلى ثلاثية النموذج كلها، بل يكفي البُعد الأول منها، وهو بُعد البحث عن إرادة الفاعل. والسبب أن القدرة والطريقة أصبحتا جزءًا من التاريخ، فالفعل وقع وانتهى، فلا داعي لسؤال: هل سيقع؟ ولا لسؤال: كيف سيقع؟ وإنما أصبح هناك سؤال واحد، وهو: لماذا وقع؟ وسؤال «لماذا» سؤال تفسيري بطبيعة الحال، ولن نصل إليه إلا من خلال الكشف عن إرادة صانع القرار بطرقها الأربع التي ذكرناها سابقًا.

فعلى سبيل المثال، حين حصل طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، لم يعد منطقيًا سؤال: هل سيقع الطوفان؟ أو سؤال: كيف سيقع الطوفان؟ لأن الطوفان وقع وانقضى، وإنما يبقى سؤال الغاية، لماذا وقع الطوفان؟ وهنا يمكن التعويل على الركيزة الأولى من ركائز

النمـوذج، وهـي ركيزة الكشـف عـن إرادة صانـع قرار الطوفـان، إما مـن خلال المعلومـات المبـاشرة مـن دوائـر صناعـة القـرار في حمـاس، أو مـن خلال تتبـع خطابـات يحيـى السـنوار وحواراتـه، وقد تضمنت الكثير من الأسـباب الشـارحة لعملية الطوفان، أو من خلال مراجعة السيرة النفسـية ليحيى السـنوار نفسـه، إذا أخذنا بالطريقـة الفرويدية.

مقارنة بين النظرية والنموذج

بعـد شرح ماهيـة النمـوذج أصبـح ممكنًـا الآن التفريـق بينـه وبين النظريـة، فـإذا كانـت النظريـة تنطلـق مـن المعرفـة إلى الفاعـل فـإن النمـوذج ينطلـق مـن الفاعـل إلى المعرفـة، فالمعرفـة في النمـوذج هـي نتـاج دراسـة معطيـات الفاعـل نفسـه، أما النظريـة فالمعرفـة فيها نتاج معطيـات فاعـلين آخريـن تـفترض تماثلهـا مـع فاعـلين جـدد. وهـذا الفـارق ينبنـي عليـه نجاة النمـوذج من أزمة الملاءمـة (Crisis of Rel-evance)، والتـي تعـد التهديـد الأكبر لمشروعيـة النظريـة، فصحيح أن المعرفـة التـي تكتنزهـا النظريـة هـي نتـاج دراسـة فاعلين بـالضرورة، لكـن الصحيـح كذلـك أن النظريـة لم تنطلـق مـن الفاعل نفسـه الذي يُـراد اسـتشراف قـراره، وإنما انطلقـت مـن فاعلين آخريـن افتراضًا أن مـا تحقـق معهـم سـيتحقق مـع غيرهـم، ومـا يقلل جـدوى ذلـك أن السـياقات الثقافيـة وإرادات الفاعـلين لا تتماثـل بـالضرورة كما ذكرنـا سـابقًا، في حين النمـوذج ينطلـق مـن الفاعل نفسـه، والسـياق نفسـه.

– علاوة على ذلك، يسعى النموذج للوصول، أما النظرية فهي تدّعي الوصول؛ فالنموذج يزوّد الباحث بالخطوات المنهجية لدراسة الفاعل سعيًا لاستشراف الخيار الذي سيذهب إليه، في حين تقدّم النظرية جوابًا مسبقًا تفترض فيه معرفته لذلك الخيار، فالنموذج ينطلق من الأسئلة إيمانًا بالخصوصية، والنظرية تنطلق من الإجابات إيمانًا بالتعميم، فالنموذج يبدأ من السؤال والنظرية تبدأ من الإجابة.

– ولأن النموذج يقدم أسئلة والنظرية تقدم إجابات، فإن النموذج يجعل مهمة الباحث بنائية، في حين تجعل النظرية مهمة الباحث تطبيقية؛ ففي النموذج يبني الباحث الإجابة تدريجيًا، أما في النظرية فهو يمتلك إجابة جاهزة، وتبقى مهمته في تطبيقها.

فعلى سبيل المثال، لو سألنا عند ابتداء الأزمة الخليجية 2017، كيف سيكون دور وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون في الأزمة؟ هنا نحن أمام خيارين:

خيار النظرية: وهو أن نأتي بنظرية من السياسة المقارنة تحمل إجابة مسبقة لهذا السؤال، فنلجأ مثلاً إلى نظرية السياسة البيروقراطية Bureaucratic politics، التي تعتمد على أن صانع القرار يحدد موقفه بناء على طبيعة تموضعه داخل البيروقراطية، وهذا ما تعبر عنه مقولة: «موقفك يعتمد على موقعك».

خيار النموذج: وهو أن ننطلق من دراسة شخصية تيلرسون نفسه وفقًا لثلاثية النموذج، فننظر في طبيعة توجهاته ومصالحه ورغباته وإمكاناته النفسية والخارجية.

في الخيار الأول سنجد أن النظرية لا تضيف شيئًا حقيقيًا؛ لأن المسؤول ربما يكون أكبر من موقعه وربما يكون أصغر منه، فلا نستطيع أن نحكم إلا بعد دراسة المسؤول نفسه. أما في الخيار الثاني فسنجد أننا لم ننطلق من إجابات مسبقة، بل من أسئلة مرشدة، فالنموذج يسأل: ما طبيعة توجهات وزير الخارجية الأمريكي؟ وما طبيعة المصالح التي تربطه بطرفي الصراع؟ وما طبيعة إمكاناته وقدراته؟ هذه الأسئلة ونحوها تجعلنا نقترب من توليد إجابات ملائمة لمعطيات الواقع.

ولنأخذ مثالاً آخر يزيد الأمر وضوحًا، لنفترض أننا نريد أن نتنبأ بمستقبل الصراع بين أمريكا والصين، ووجدنا نظرية تخبرنا أن 80% من الحالات التاريخية التي شهدت بروز قوى صاعدة على حساب القوى السائدة انتهت بصراع عسكري مباشر، فبناء على هذه النظرية سوف نتنبأ بنشوب صراع عسكري بين الصين وأمريكا.

لكن النموذج لا يقدم لنا الأمر بهذه السهولة، وإنما يفرض علينا أسئلة نابعة من طبيعة أطراف هذا الصراع وطبيعة النظام الدولي وطبيعة التحديات التي يواجهها كل منهما، ثم بعد دراسة كل هذه

المعطيات يمكن التعويل على الاستقراء التاريخي أو حتى الأقيسة المباشرة في سبيل تعزيز أحد السيناريوهات الناتجة عن البحث النموذجي. ففي البحث النموذجي سوف نسأل عن رغبات صانع القرار الصيني، وتاريخه في صنع القرار، وطبيعة تفضيلاته في معالجة الأزمات، وطبيعة المساحة التي يملكها في الداخل الصيني، وطبيعة تموضعه في النظام الإقليمي والدولي، وأنماط المصالح والمبادئ التي يسعى لها، وغير ذلك من الأسئلة التي تدور في فلك ثلاثية النموذج السابقة: الإرادة والقدرة والطريقة.

هكذا نجد أنفسنا أكثر قربًا من الواقع حين ننطلق من النموذج، ولذلك مهمة استشراف صناعة القرار لا تصح بوجود نظرية، بل بوجود نموذج؛ لأن النظرية تعني الحكم على حالة بناء على حالات سابقة؛ ولأن ظروف الحالات لا تتماثل، ولأن الخيارات الإنسانية تعيش جدلية الدوافع والنوازع، فإن وجود نظرية لن يكون مجديًا، بل أحيانًا يكون صانعًا لوعي مزيّف وأوهام مقدّرة كما ذكرنا سابقًا. أما النموذج فهو لا يصنع معرفة مسبقة تجاه الفاعل الاجتماعي، وإنما ينطلق من دراسة الفاعل نفسه، وبالتالي لن يكون معرّضًا لأزمة الملاءمة.

والفارق بين النموذج والنظرية لا يقتصر على ما سبق، بل يمتد إلى طبيعة التعامل مع أدوات المعرفة، فإذا كانت النظرية تعتمد

على القيـاس في التأسـيس، فـإن النمـوذج يعتمد على القيـاس للتأكيد، فالقيـاس في النظرية يؤسـس لمعرفة تدعـي العموم، في حين القياس في النمـوذج هـو مرجّـح لأحـد الاحـتمالات الناشـئة عن دراسـة الفاعل نفسـه، في السـياق نفسه.

وعمومًـا يمكـن تلخيص الفروق بين النمـوذج والنظرية وفقًا لمعطيات الجدول أدناه:

وجه المقارنة	النموذج	النظرية
المنطلق	الفاعل	المعرفة
الأداة	السؤال	الإجابة
الطبيعة	بنائي	إسقاطي
الموقف	محايد	متحيّز
التموضع	خاص	عام
الصلاحية	مطلقة	نسبية
القياس	مؤكد	مؤسِّس

أخيرًا نقـول إن النمـوذج لـن يحقـق طمـوح أوغسـت كونـت بجعـل البحـث السـياسي يقـوم على «قواعد يقينية» على حـد تعبيره، لكن في نهايـة المطاف سـيتصف بـثلاث خصائص:

أولاً: الموضوعيـة، فهـو لا ينطلـق مـن تحيّـزات مسـبقة، سـواءً أكانت بسـبب مجـال نشـأة النظريـة أو بسـبب تحيـزات الباحـث الثقافية.

ثانيًا: الدقة، لأن النموذج يتطلب الانطلاق من الفاعل نفسه، والنظرية إسقاط، والإسقاط تنشأ عنه فجوة الملاءمة.

ثالثًا: الجزم؛ ونعني بالجزم أن يكون المرء مطمئنًا اطمئنانًا تامًا بأن صانع القرار سيتصرف بالاتجاه الفلاني. فعلى سبيل المثال لو سألنا حين اندلع طوفان الأقصى: هل ستتحرك الجيوش العربية لنصرة غزة؟ النموذج يوصلك هنا إلى جواب جازم، وهو أنها لن تتحرك، وذلك بناء على معرفة إرادات صناع القرار من خلال التراكم التاريخي. نعم، قد يتحرك جيش في لحظة فارقة، لكن هذا احتمال أقرب إلى المستحيل، لكن ليس كاستحالة أن يصل الماء إلى درجة مئة ولا يغلي. ولذلك نقول إن النموذج قد يوصل إلى الجزم، لكنه لا يوصل إلى اليقين، والجزم هو الحكم المطمئن مع وجود احتمال نادر لا يُلتفت له، أما اليقين فهو انتفاء الاحتمال المعارض انتفاءً قطعيًا. وليس المقصود أن الجزم من المخرجات اللازمة للنموذج، ولكن القصد أن الوصول إلى الجزم لا يكون إلا من خلال النموذج، وهذا الجزم الذي أوصلنا إليه النموذج لا يمكن أن توصلنا إليه النظرية.

نحو إعادة تموضع النظرية: من التأسيس إلى التأكيد

بعد توضيح كل من النظرية والنموذج أصبح التموضع المنطقي للنظرية واضحًا، وهو أنها مرحلة ما بعد النموذج لا قبله، أي إنها في سياق التأكيد لا التأسيس، فالواجب أولاً الانتهاء من دراسة الموقف بناء على محددات النموذج الثلاثة، ثم في سياق الترجيح يأتي استثمار النظرية، فالنظرية مهمة لتوسيع الفهم لا لتأسيسه.

فعلى سبيل المثال، حين يحصل توتر بين بلدين ديمقراطيين فإن نظرية السلام الديمقراطي تقدّم لنا تنبؤًا جاهزًا، وهو أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، وبالتالي سوف نتوقع أن النزاع بينهما سيُحل بالطرق السلمية. هذا بناءً على التموضع الحالي للنظرية في البحث الاجتماعي، لكن التموضع المقترح هو أن يتم ترحيل النظرية من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التأكيد، فيبدأ الباحث أولاً بدراسة طبائع صناع القرار في البلدين وطبيعة حساباتهم، وأنماط المصالح المحفزة للصراع، وقدرات الطرفين الداخلية والدولية، ثم بعد دراسة ذلك قد يترجح أن الحرب ستقع، لوجود مؤشرات قوية، وقد يتساوى عنده الأمر، وقد يترجح أن الحرب لا تقع. هنا تحديدًا تتجلى أهمية النظرية، وهي أنها تأتي لتؤكد أحد الاحتمالات التي لا تبدو معطيات الواقع قادرة على تأكيدها أو حين لا تتوافر المعطيات عند الباحثين وصناع القرار، فإنه حينها يمكن التعويل

على النظريـة لسـد فـراغ النموذج.

فـدور النظريـة إذن أن تسـد فـراغ النمـوذج؛ أي إن النظريـة معرفـة احتياطيـة لا نلجـأ إليهـا إلا عنـد تعثّـر النمـوذج وتوقفـه، أمـا ما دام النمـوذج قـادرًا على الاشـتغال فلا حاجـة للنظريـة، وبذلـك تكـون النظريـة مسـتوعبة ضمـن النمـوذج، وأن مهمتهـا تكمـن في تقويـة النمـوذج لا الحلـول محلـه.

على أنـه مـن المهـم الإشـارة إلى أن النظريـات ليسـت سـواء في وزنهـا التفـسيري أو التنبـؤي، فمـثلاً لو قارنا بين نظرية الـسلام الديمقراطي ونظرية السياسـة البيروقراطية لوجدنا أن الأولى أقوى وأرسـخ، فالمرء يمكـن أن يطمئـن كـثيرًا لفكـرة أن الـدول الديمقراطيـة لا تتحـارب، لكـن لا يمكـن أن يطمئـن إلى أن المواقـع ترسـم المواقـف كما تفترض النظريـة البيروقراطيـة. ومـع ذلـك، فـإن البدايـة يجـب أن تكـون مع النمـوذج بصرف النظـر عـن قـوة النظريـة وضعفهـا؛ لأن النمـوذج يدعـو إلى الاشـتباك المبـاشر مـع الواقع دون اسـتعارة إجابات مسـبقة والتـورّط في تحيزاتهـا، فهـو الأكثـر ضمانًـا للاقتراب مـن الواقـع أكبر درجـة ممكنة.

إذن وجـود النظريـات ليـس خطـأ، الخطـأ في تموضعهـا، فـحين تكون النظريـة زاويـة للتفـكير يُلتفـت إليها بعد الاشـتباك المباشر مـع الواقع فهـي بلا شـك مفيـدة، لكـن أن تكـون النظريـة إطـارًا مسـبقًا يؤطـر

وعـي الباحـث تجـاه الظاهرة فهو مشـكل؛ ليس لأنها لا تضيف شـيئًا فحسـب، بـل لأنهـا كذلك تعرّضه لمشـكلتي اسـتثارة التحيّـز وتسرّبه، لا سـيما مـع أصالـة التحيّز والتقليـد في النفس الإنسـانية، ومع وجود فجـوات طبيعيـة فارقـة بين مجال نشـأة النظرية ومجال اسـتثمارها.

المصادر باللغة العربيّة

ابـن الأثير، عـز الدين. الكامل في التاريخ «مقدمة المؤلف». ط1، ج1، تحقيـق عمـر عبد السلام تدمـري، بيروت: دار الكتاب العربي، 1997.

ابـن خلـدون، عبدالرحمـن. الـعِبَر وديـوان المبتـدأ والخبر في تاريـخ العـرب والبربـر ومـن عاصرهـم مـن ذوي الشـأن الأكبر، ط1، ج1، مراجعـة سـهيل زكار، بيروت: دار الفكـر، 1981.

ابـن سـينا، الحـسين بـن عبـد الله. كتـاب النجـاة. ط1، تنقيـح ماجـد فخـري، بيروت: دار الآفـاق الجديـدة، 1985م.

ابـن سـينا، حـسين بن عبد الله. الإشـارات والتنبيهـات. ط1، ج1، قم: دار القدس، 1375ه.

ابـن سـينا، حـسين بـن عبـد الله. عيـون الحكمـة. ط2، تحقيـق عبـد الرحمـن بـدوي، بيروت: دار القلـم، د.ت.

الـبصري، كمال. التنميـة الاقتصاديـة بين التأميـم والخصخصـة. ط1، بيروت: مركـز الحضـارة لتنميـة الفكـر الإسلامـي، 2011.

أبـو حامـد الغزالي، إحيـاء علوم الديـن (القاهـرة، دار الفجر للتراث، ط1، 1999)

الفيروزآبـادي، مجـد الدين محمد بن يعقوب. القامـوس المحيط. د.ط، ج1، القاهـرة: الهيئة المصرية للكتاب.

أوغسـت كونـت. دروس في الفلسـفة الوضعيـة. ط1، ج4، ترجمة نبيل

أبـو صعب، دمشـق: دار الفرقد، 2020.

باتريك، ديفيد. علم النفس السـياسي. ترجمة ياسـمين حداد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، آب/أغسطس 2015.

بـاوتشر، ديفيد. النظريات السياسـية في العلاقـات الدولية. ط1، ترجمة رائـد القاقون، بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، 2013.

بلانشي، روبير. أسـاس الاسـتقراء ودراسـات منطقيـة. ترجمـة محمـود يعقـوبي، القاهـرة: دار الكتـاب الحديـث، 2009.

بورديـو، بـيير. أسـباب عمليـة: إعـادة النظـر في الفلسـفة. ط1، ترجمة أنـور مغيث، القاهـرة: آفاق، 2018.

بوسـينو، جيوفـاني. نقـد المعرفـة في علـم الاجـتماع. ط2، ترجمـة محمد عرب، بيروت: مؤسسـة المجـد، 2008.

جولدنـر، ألفـن. الأزمـة القادمـة لعلـم الاجـتماع الغـربي. ط1، ترجمة علي ليلـة، القاهـرة: المركـز القومي للترجمـة، 2004.

جون سـتيورات ميل، اسـتعباد النسـاء، تحرير ياسر شـعبان (القاهرة، دار كنوز، ط1، 2019)

جونسـون، لويـد. تفـسير السياسـة الخارجيـة. ترجمة محمـد أحمد مفتي ومحمد السـيد سليم، المملكة العربية السـعودية: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سـعود، 1989.

جـورج هومانـز، طبيعـة العلـوم الاجتماعيـة، ترجمـة محمـد اليوسـفي

(بيروت، دار سؤال، ط1، 2023)

دان، تيم وآخرون. نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع. ترجمة ديما الخضرا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

دورتيه، جان فرانسوا. أوغست كونت مبتدع السيسيولوجيا، ضمن كتاب «علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية». ط3، ترجمة إياس حسن، بيروت: دار الفرقد، 2021.

دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2011)

ديكارت، رينيه. مقالة الطريقة لحسن قيادة العقل وللبحث عن الحقيقة في العلوم. ترجمة جميل صليبا، بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع المكتبة الشرقية، 2016.

عبد القادر، التجاني، وآخرون. استدراكات على النموذج الخلدوني: تطبيق على الحالتين اليمنية والتونسية. د.ط، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 2024. https://shorturl.at/MjiPx

نصار، ناصيف. منطق السلطة. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.

هوبز، توماس. اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، بيروت: دار الفارابي، 2011.

المصادر باللغة الإنجليزية

American Psychological Association ,APA Dictionary of Psychology, s.v. "confirmation bias, https://dictionary.apa.org/confirmation-bias

Craner, Lorne, Wollack, Kenneth. New Direction for Democracy Promotion, National Democratic Institute.

Gilpin, Robert. War and change in world politics. Cambridge University Press, 1981.

Greenstein, Fred I. "The Impact of Personality on Politics: An Attempt to Clear Away Underbrush." American Political Science Review 61, no. 3 (September 1967): 629–41.

Hymans, Jacques. The Psychology of Nuclear Proliferation: Identity, Emotions and Foreign Policy (New York: Cambridge University Press, 2006).

Julian Lider, Introduction to military Theory, Cooperation and conflict, XV, 1980, 151–168.

Kahneman, Daniel, Teversky, Amos. Prospect Theory: an Analysis of Decision under Risk, pp. 263– 291

Keohane, Robert Owen. After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy. Princeton, N.J: Princeton University Press, 1984.

Marijke Breuning, "Role Theory in Politics and International Relations," in The Oxford Handbook of Behavioral Political Science (Oxford University Press, 2018), 233–252.

Morgenthau, Hans J. Politics among nations: The struggle for power and peace, 1948.

Moscovici, S. "Why a Theory of Social Representation?" Essay.

In Representations of the Social: Bridging Theoretical Traditions , edited by K Deaux and G Philogène, 8—35. Blackwell Publishing, 2001.

Simon, Herbert A. Models of bounded rationality: Emperically Grounded Economic Reason. Mit Press, 1997.

Waltz, Kenneth. Theory of International Politics (Addison–Wesley, 1979)

Wendt, Alexander. Social Theory of International Politics. Cambridge: University Press, 1999.

ما جدوى النظـرية في تفسيـر الظـواهر والتنبؤ بها؟ وهل وجودها مسبقًا مؤشر على علميّة المقاربة أو محفّـز للتماهي غير الواعي مع فرضيـات النظرية؟ ثم ما الذي يمنح النظـرية صلاحية تعميـم فرضياتها خارج عيّنة اختبارها؟

هذه الأسئلة وغيرها كانت صلب هذه الدراسة التي انتهت إلى أن النظرية تواجه مأزقًا حقيقيًا في حقـل العلـوم الاجتماعية، فهي تواجه معضلة حـريـة إرادة الفـاعل الاجتمـاعي، ومعضـلة نسبية موجهاته ودوافعه، ومعضلة الاستقـراء الاجتماعي. ويزداد مأزقها في الحقل السياسي الذي تفترض هذه الدراسة مركزية الفرد فيه بما لا ينفي أهمية اعتبار القيود المؤسسية والبنيوية.

أما القـول إنه لا بحث بلا نظريات فهذا خلط بين النظرية والمنهج، فصحيـح أنـه لا بحـث إلا بمنهج، ولكـن ليـس صحيحًا أنـه لا بحـث إلا بنظـرية، بل المنهج يقتضي أن يكون البحث بلا نظرية مسبقة حتـى يستقيم في إصـدار نتائجه دون الوقـوع في فـخ التحيـزات الضمنية.

لا يعني ما سبـق القطيعة مع النظريات، بل إعادة تموضعها في نظـام البحث الاجتماعي لتكـون زاويةً للتفكير لا أداةً له، أمـا أداة التفكيـر فتقترح هـذه الدراسة التعـويل على "النمـوذج" بدلًا مـن "النظرية"، والنموذج هو دراسة شروط إنتاج سلوك صانع القرار من خـلال البحث فـي إرادته وقدراته وطرائقه.

مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث